

June 2008

A



منظمة الأغذية  
والزراعة  
للأمم المتحدة

联合国  
粮食及  
农业组织

Food  
and  
Agriculture  
Organization  
of  
the  
United  
Nations

Organisation  
des  
Nations  
Unies  
pour  
l'alimentation  
et  
l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная  
организация  
Объединенных  
Наций

Organización  
de las  
Naciones  
Unidas  
para la  
Agricultura  
y la  
Alimentación

المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي  
وتحديات تغير المناخ والطاقة الحيوية

روما، 3 - 5 يونيو/حزيران 2008

تقرير المؤتمر

المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي وتحديات تغير المناخ والطاقة الحيوية
روما، 3 - 5 يونيو/حزيران 2008
التقرير

## بيان المحتويات

موعد ومكان انعقاد المؤتمر الرفيع المستوى

مراسم الافتتاح

افتتاح المؤتمر الرفيع المستوى

الجزء الرفيع المستوى

اللجنة العامة

الموائد المستديرة

اعتماد تقرير اللجنة العامة

اعتماد الإعلان عن الأمن الغذائي العالمي: تحديات تغيير المناخ والطاقة الحيوية

المشاركون

اختتام المؤتمر الرفيع المستوى

## الملاحق

أولاً- البيانات الافتتاحية

ثانياً- جدول الأعمال

- ثالثاً- استنتاجات الموائد المستديرة  
رابعاً- البيانات - اعتماد البيان  
خامساً- البلدان والمنظمات المشاركة  
سادساً- قائمة الوثائق

### المرفق

الإعلان عن الأمن الغذائي العالمي : تحديات تغيّر المناخ والطاقة الحيوية

## موعد ومكان انعقاد المؤتمر الرفيع المستوى

1- عُقد المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي: تحديات تغيّر المناخ والطاقة الحيوية، في المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في مدينة روما، إيطاليا خلال الفترة من 3 إلى 5 يونيو/حزيران 2008.

### مراسم الافتتاح

2- رحّب السيد جاك ضيوف، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، بالوفود والمراقبين الكرام، وأعرب عن تقديره العميق لحكومة إيطاليا على كرم استضافتها المؤتمر الرفيع المستوى.

3- ورحّب فخامة الرئيس Giorgio Napolitano، رئيس الجمهورية الإيطالية، بجميع المشاركين في إيطاليا وفي المؤتمر الرفيع المستوى، مشدداً على الحاجة الملحة لأن يؤكد المجتمع الدولي من جديد التزامه بتحقيق الأمن الغذائي العالمي.

4- وأكد سعادة السيد Ban Ki-moon، أمين عام الأمم المتحدة، في كلمته أمام المؤتمر الرفيع المستوى الحاجة الماسة إلى العمل الجماعي للتصدي للأسباب الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي والفقر. وشدد على أنّ فريق المهام الرفيع المستوى المعني بأزمة الغذاء العالمية قد وضع إطاراً شاملاً للعمل لحشد القدرات الفنية والتحليلية من أجل مساندة الحكومات من خلال إعطائها أفضل المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الزراعية وإعطاء دفع للإنتاج والإنتاجية.

5- وألقى نيافة الكاردينال Tarcisio Bertone، وزير خارجية الكرسي الرسولي، رسالةً موجّهة من قداسة البابا بينيديكتوس السادس عشر إلى المؤتمر الرفيع المستوى، حثّ فيها المشاركين على التصدي لانعدام الأمن الغذائي بكل ما لديهم من إصرار.

6- وأكد السيد جاك ضيوف، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، في البيان الذي ألقاه، على ضرورة أن يخرج المؤتمر الرفيع المستوى باتفاق حول تدابير ملموسة ومبتكرة، وعلى أنّ ذلك يستلزم استثمارات ضخمة جديدة في الزراعة للوفاء بالتزامي تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر.

7- وترد النصوص الكاملة للبيانات التي أُلقيت أثناء مراسم الافتتاح في الملحق الأول.

## افتتاح المؤتمر الرفيع المستوى

### انتخاب الرئيس ونواب الرئيس وتعيين المقرر

8- أعلن السيد جاك ضيوف افتتاح المؤتمر الرفيع المستوى. وأفاد أنه، وبعد إجراء مشاورات مع المجموعات الإقليمية، تبين وجود توافق وإجماع في الآراء بشأن ترشيح دولة السيد Silvio Berlusconi، رئيس مجلس وزراء الجمهورية الإيطالية، رئيساً للمؤتمر الرفيع المستوى. فانتُخب دولة السيد Berlusconi رئيساً للمؤتمر الرفيع المستوى بالتصفيق.

9 - وأعلن الرئيس أنه، نتيجةً للمشاورات التي عقدت بين البلدان المشاركة قبل المؤتمر الرفيع المستوى، تمّ التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الترشيحات لمناصب نواب رئيس المؤتمر وتعيين المقرر. فانتُخب المؤتمر على هذا الأساس كلاً من:

فخامة السيد Denis Sassou-N'Gusso، رئيس جمهورية الكونغو؛

معالي السيد Masatoshi Wakabayashi، وزير الزراعة والغابات ومصايد الأسماك في اليابان؛

معالي السيد Iztok Jarc، وزير الزراعة والغابات والأغذية في جمهورية سلوفينيا؛

فخامة السيد Leonel Antonio Fernández Reyma، رئيس الجمهورية الدومينيكية؛

معالي السيد أمين أحمد محمد عثمان أباطة، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي في مصر؛

السيد Mark E. Keenum، وكيل وزارة شؤون المزارع والخدمات الزراعية الخارجية، الولايات المتحدة الأمريكية؛

معالي السيد Jim Anderton، وزير الزراعة والغابات ومصايد الأسماك في نيوزيلندا.

وانتُخب معالي السيد Salvador Chio Jiménez، وزير الدولة للزراعة في الجمهورية الدومينيكية، مقرراً للمؤتمر.

10- وعلاوة على ذلك، اتفق المؤتمر الرفيع المستوى على أنه، ومع مراعاة ساعات العمل الطويلة للمؤتمر، سوف يُسمح لنواب الرئيس بتعيين أحد الأعضاء الرفيعة المستوى في وفود بلادهم لرئاسة أي من جلسات المؤتمر أو جزءاً منها.

## كلمة ترحيب من رئيس بلدية روما

11- ألقى السيد Gianni Alemanno، رئيس بلدية مدينة روما، إيطاليا، كلمة ترحيب قصيرة أعلن فيها أنه من دواعي الشرف والسرور البالغ لمدينة روما أن تستضيف هذا المؤتمر الرفيع المستوى.

## اعتماد جدول الأعمال

12- اعتمد المؤتمر الرفيع المستوى جدول الأعمال، كما يرد في الملحق الثاني.

## إنشاء اللجنة العامة

13- أنشأ المؤتمر الرفيع المستوى اللجنة العامة، وانتخب فخامة السيد Denis Sassou-N'Gusso، رئيس جمهورية الكونغو، رئيساً للجنة.

## الجزء الرفيع المستوى

14- ألقى رؤساء الدول والحكومات والوفود من 139 بلداً والجماعة الأوروبية بياناتٍ أمام الجزء الرفيع المستوى، كما ألقى بيانات مماثلة ممثلون عن 6 من منظمات الأمم المتحدة، وعن 9 من المنظمات الحكومية الدولية و9 من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، أقيمت بيانات من جانب ممثلي المنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية ومن مؤسسات القطاع الخاص.

## اللجنة العامة

15- افتتح معالي السيد Henri Djombo، وزير اقتصاد الغابات في جمهورية الكونغو، أعمال اللجنة العامة. وأكد السيد James G. Butler، نائب المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، على أهمية أن تقوم اللجنة بوضع الصياغة النهائية لمشروع الإعلان لكي يُعرض على الجلسة العامة لدرسه.

16- وقد تلقت اللجنة العامة تقرير الرئيسين المشاركين لمجموعة الاتصال غير الرسمية المفتوحة العضوية<sup>1</sup>، الذي تضمن مشروع الإعلان. وقررت اللجنة أن تواصل مداولاتها بشأن مشروع الإعلان بتوجيه من الرئيسين المشاركين

<sup>1</sup> الوثيقة HLC/08/3

لمجموعة الاتصال غير الرسمية المفتوحة العضوية، وهما السيد إبراهيم أبو عتيلة (الملكة الأردنية الهاشمية) والسيد David Hegwood (الولايات المتحدة الأمريكية).

## الموائد المستديرة

### ارتفاع أسعار الأغذية: الأسباب، النتائج والحلول الممكنة

17- رحب معالي السيد Henri Djombo، وزير اقتصاد الغابات في جمهورية الكونغو، بجميع المشاركين، وافتتح المائدة المستديرة عن ارتفاع أسعار الأغذية: الأسباب، النتائج والحلول الممكنة، وقدم الرئيسين المشاركين للمائدة المستديرة، وهما: معالي السيد Ed Shafer، وزير الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية، ومعالي السيد Mahaman Moussa، وزير التنمية الزراعية في جمهورية النيجر.

18- ورحب الرئيسان المشاركان بأعضاء المنصة وهم: السيدة Barbara Stocking، الرئيسة التنفيذية للجنة اوكسفام الدولية للإغاثة من المجاعة؛ والسيد Willem-Jan Laan، مدير الشؤون الخارجية العالمية في مؤسسة يونيليفر؛ والسيد Joachim von Braun، المدير العام للمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية. وعقب الإدلاء بالبيانات الاستهلاكية التي ألقاها الرئيس والرئيسان المشاركان، تناول أعضاء المنصة عدداً من القضايا الرئيسية المتعلقة بارتفاع أسعار الأغذية، وأسبابها، ونتائجها، والحلول الممكنة لها.

## تغيير المناخ والأمن الغذائي

19- قدّم رئيس اللجنة العامة الرئيسين المشاركين للمائدة المستديرة حول تغيير المناخ والأمن الغذائي، وهما: معالي السيد مزاحم المحيسن، وزير الزراعة الأردني، ومعالي السيد Erik Solheim، وزير البيئة والتنمية الدولية في النرويج.

20- ورحب الرئيسان المشاركان بأعضاء المنصة وهم: السيد Martin Parry الرئيس المشارك لمجموعة العمل الثانية التابعة للفريق الحكومي الدولي المعني بتغيير المناخ، المملكة المتحدة؛ والسيدة Ulla Holm، المديرة العالمية لمؤسسة تيتراباك، السويد؛ والسيد Martin Khor، مدير شبكة العالم الثالث، في ماليزيا. وتناول أعضاء المنصة عدداً من القضايا الرئيسية المتعلقة بتأثير تغيير المناخ على الأمن الغذائي.

## الآفات والأمراض العابرة للحدود

21- تلقت اللجنة العامة بيانات استهلاكية من الرئيسين المشاركين للمائدة المستديرة عن الآفات والأمراض العابرة للحدود، وهما: معالي السيد Sharad Pawar، وزير الزراعة وشؤون المستهلكين والتوزيع الحكومي في الهند؛ ومعالي السيد Jim Anderton، وزير الزراعة ومصايد الأسماك والحراجة في نيوزيلندا.

22- ودعا الرئيسان المشاركان ثلاثة من أعضاء المنصة هم: السيد Hans R. Herren، رئيس معهد الألفية والرئيس المشارك لمنظمة التقييم الدولي للمعرفة والعلم والتكنولوجيا في المجال الزراعي من أجل التنمية والحائز على جائزة الغذاء العالمية؛ والسيد Declan O'Brien، المدير الإداري للاتحاد الدولي لصحة الحيوان؛ والسيد Taghi Farvar، عضو مجلس إدارة الاتحاد العالمي لصون الطبيعة، ورئيس لجنة السياسات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التابعة للاتحاد العالمي لصون الطبيعة والرئيس المشارك لفريقها المعني بموضوع سبل العيش المستدامة، وذلك لطرح آرائهم حول مسألة الآفات والأمراض العابرة للحدود.

## الطاقة الحيوية والأمن الغذائي

23- قدّم رئيس اللجنة العامة الرئيسين المشاركين للمائدة المستديرة حول الطاقة الحيوية والأمن الغذائي، وهما: معالي السيدة Gerda Verburg، وزيرة الزراعة والطبيعة وجودة الأغذية في هولندا؛ ومعالي السيد Guillermo Salazar Nicolau، وزير التنمية الزراعية في بنما.

24- ودعا الرئيسان المشاركان ثلاثة من أعضاء المنصة هم: السيد Pat Mooney، المدير التنفيذي لمجموعة العمل المعنية بتآكل التربة والتكنولوجيا والتركيز؛ والسيدة Anne-Ruth Herkes، نائبة الرئيس لشؤون السياسات والقضايا الاستراتيجية المتعلقة بالوقود الحيوي في الشركة البريطانية للبتروك، والسيد Ibrahim Assane Mayaki، المدير التنفيذي للمركز الريفي في غرب أفريقيا، وذلك لطرح القضايا المتعلقة بالطاقة الحيوية والأمن الغذائي.

25- وعُقدت في إطار هذا المؤتمر أربعة منتديات يومي 3 و4 يونيو/حزيران 2008: منتدى القطاع الخاص، ومنتدى منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، ومنتدى الدول النامية الجزرية الصغيرة، ومنتدى أفريقيا وكانت لجميع هذه المنتديات مساهمات قيّمة في إنجاح هذا المؤتمر.

26- وقدّم كلٌّ من السير John Holmes، نائب أمين عام الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية والسيد David Nabarro، نائب منسق الاستجابات لأزمة الغذاء العالمية في منظومة الأمم المتحدة، مشروع عناصر الإطار الشامل للعمل الذي يقوم حالياً بإعداده فريق المهام المعني بأزمة الغذاء العالمية الذي أنشأه أمين عام الأمم المتحدة.

## اعتماد تقرير اللجنة العامة

27- وافقت اللجنة العامة على تقريرها وعلى الإعلان عن الأمن الغذائي العالمي: تحديات تغيير المناخ والطاقة الحيوية لاعتماده من جانب المؤتمر الرفيع المستوى.

## اعتماد الإعلان عن الأمن الغذائي العالمي: تحديات تغيير المناخ والطاقة الحيوية

28- اعتمد المؤتمر الرفيع المستوى الإعلان عن الأمن الغذائي العالمي: تحديات تغيير المناخ والطاقة الحيوية بالتصفيق، بصيغته الواردة في *الرفق* بالتقرير. وأشار الرئيس إلى البيانات التي تلتها كل من الأرجنتين وكوبا وفنزويلا والتي ستُرفق بالتقرير. وهي ترد في *الملحق الرابع*.

## المشاركون

29- من بين 181 بلداً مشاركاً، كان 23 بلداً منها ممثلاً على مستوى رئيس الدولة، و3 على مستوى نائب رئيس الدولة، و13 على مستوى رئيس الحكومة، و3 على مستوى نائب رئيس الحكومة، و89 على مستوى وزير، و8 على مستوى نائب الوزير، و42 على مستوى سفير أو على مستوى آخر. وترد قائمة بالبلدان والمنظمات التي شاركت في المؤتمر الرفيع المستوى في *الملحق الخامس*.

## اختتام المؤتمر الرفيع المستوى

30- اختتم المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي: تحديات تغيير المناخ والطاقة الحيوية أعماله وأعلن اختتام المؤتمر يوم 5 يونيو/حزيران 2008 في تمام الساعة 21:45.

## الملاحق

- أولاً- البيانات الافتتاحية
- ثانياً- جدول الأعمال
- ثالثاً- استنتاجات الموائد المستديرة
- رابعاً- البيانات - اعتماد البيان
- خامساً- البلدان والمنظمات المشاركة
- سادساً- قائمة الوثائق

الملحق الأول

البيانات الافتتاحية

## بيان رئيس الجمهورية الإيطالية GIORGIO NAPOLITANO

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما 3 يونيو/حزيران 2008

السيد الأمين العام للأمم المتحدة،

السيد المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة،

أصحاب المعالي والسيادة،

حضرات السيدات والسادة،

تُشكّل القمة الرفيعة المستوى التي تتشرف إيطاليا باستضافتها، وأفخر أنا بافتتاحها، مناسبة رائعة للتفكير، والالتزام إزاء المسائل الحاسمة في زمننا هذا، وهي بحد ذاتها حدث ذو دلالة بفضل هذه المشاركة الواسعة، التي شملت بالدرجة الأولى رؤساء الدول والحكومات. وإني أرى في هذه المشاركة دليلاً على وعيٍ واستعدادٍ جديدين تبديهما قيادات القارات كافة، إلى جانب المنظمات العالمية، والمجتمع الدولي برمته.

ولا يمكن أن يغفل أحد المعنى المساوي للأزمة التي انفجرت، وتبعاتها، خاصة على أكثر الشعوب فقراً، وعلى حوالي مليار شخص يعانون من سوء التغذية، وكذلك على الشرائح الاجتماعية التي تشهد في كل مكان التراجع الخطير لقدرتها الشرائية. وإننا أمام أزمة غذائية تزيد في صعوبة بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ومن بينها اجتثاث الفقر والجوع على وجه خاص.

لا يمكننا أن نتجاهل كيف أهمل الحق في الغذاء الذي احتل الصدارة في شهر نوفمبر/تشرين الثاني من العام 1996 في روما في مؤتمر القمة العالمي للأغذية الأول. ولا يمكن لنا أن نتجاهل أن الأزمة الغذائية الحالية تُهدد التقدم الذي تم تحقيقه في السنوات الأخيرة في أكثر القارات معاناة، وهي القارة الإفريقية، على الرغم من أنه، كما أشار الأمين العام Ban Ki Moon مؤخراً، ما تزال هناك بارقة أمل، وأسباب تدعو للتفاؤل. ولا شك في أن حواراً حراً حول أسباب أزمة الغذاء وخصائصها سيتخلل المؤتمر. ويمكن القول إن الرأي العام العالمي قد فوجئ بانفجار حلقة مذهلة من الاحتجاجات من أجل الغذاء، بعد الارتفاع المضطرد لأسعار السلع الغذائية. وينبغي بالتالي ألا يغفل النقاش، لاسيما من جانب الدول الأكثر تطوراً، والمؤسسات المالية الدولية، الروح النقدية، بعيداً عن النزعات التقليدية في البحث عن أخطاء محتملة أنتجها الاستخفاف أو غياب البصيرة.

لا شك في أن تأخيراً سُجّل في تقدير التغيير الجذري الذي كان ليؤدي إليه التطور الكبير للاقتصادات الكبرى الناشئة في الطلب على المواد الغذائية. ولم يتم الاستعداد لمواجهة سيناريو يحمل في طياته، لتضافر سلسلة من العوامل وسمتها المضاربات كذلك، نهاية حقبة الغذاء الرخيص. ولم يجرِ بشكل كافٍ تقويم الأثر على الأمدن المتوسط والطويل

لبعض السياسات الزراعية، والتجارية، من جهة، على الصادرات، ومن جهة أخرى، على الاستهلاك الداخلي، حيث كان ينبغي تحديد نقطة التوازن الضرورية بين هذين الهدفين. وفي الوقت نفسه لم تقوّم على نحو كافٍ الآثار المتأتية عن تخصيص المساحات الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي.

ومن خلال رؤية نقدية متبصرة لدروس الماضي القريب تبرز الخلاصة، كما جاءت في تقرير البنك الدولي من أنّ "الزراعة ما فتئت تشكل وسيلة أساسية للتنمية المستدامة ولتقليص الفقر". كما تبرز على نحو أعمّ الضرورة الملحة لوضع سياسات متناسقة على المستوى العالمي تهدف لمواجهة حالة طوارئ مقلقة، من خلال مبادرات قادرة على دعم عرض المنتجات الغذائية، وذلك لصالح الدول الأكثر عرضة للأزمة، وهي تهدف في آن معاً، وبعبداً عن حالة الطوارئ، إلى وضع أسس استثمارات جديدة كلما توفرت فرص زيادة المنتجات الغذائية، وتحسينها.

وللالتزام بهذه الاتجاهات لا بدّ من ملاحظة أنّه لا يمكن، لتجاوز أزمة الغذاء، وضمان منظور حقيقي للأمن الغذائي، الاتكال على المنافع التي تعيد التوازن للسوق. يمكن، وينبغي الاعتراف بضرورة وضع سياسات، ومبادرات يندرج إطارها المرجعي، وتعابيرها العملية في منظومة الأمم المتحدة.

ونحن نتطلع بثقة إلى التزام فريق المهام الذي شكله الأمين العام Ban Ki Moon، وقيل بأن يكون رئيساً له. ونحن نؤمن بدور منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، وهي الوكالات التي تتشرف إيطاليا باستضافتها، كما نتطلع، بثقة عميقة، إلى المساهمة التي تقع على عاتق منظمة التجارة العالمية، خاصة عبر التوصل إلى نهاية مرضية لجولة الدوحة.

ويبرز، بين المساهمات المختلفة التي تعتبر إيطاليا أنّ عليها أن تقدمها، الدفع، بفضل منظومات فنية وعلمية تمتلكها، وأنشطة التدريب، والاستشارة، والصيانة الضرورية للنهوض بالمؤسسات الزراعية، خاصة تلك الأصغر في البلدان الفقيرة، والتطور على مستوى التجديد التكنولوجي، والإدارة الفعّالة للموارد. زد على ذلك المساهمة الإيطالية في برامج التعاون من أجل التنمية، أكان ذلك على المستوى الثنائي، أو في إطار أنشطة الاتحاد الأوروبي لصالح بلدان إفريقيا والكاريبي، والمحيط الهادي لتحقيق أهداف التنمية الريفية، والحصول على الماء، وصون البيئة.

وأودّ أن أختتم كلامي بملاحظة عامة إضافية، فإنّ تحليل مكونات أزمة الغذاء الحالية يثبت ارتباطها بمشاكل كبرى أخرى يشهدها عالم اليوم: وهي مشكلة الطاقة، ومشكلة التغيرات المناخية، والتدهور البيئي. وقد توطدت الصلات المترابطة المتزايدة التي تميز عملية العولمة، وتؤثر على مستقبلنا المشترك. وعلينا جميعاً، أمام شعوبنا وبلداننا، أن نستخلص معنى مسؤولياتنا الكاملة التي تقوم على تضافر الجهود، وإيجاد السبيل إلى تنمية عالمية أكثر تضامناً وتنظيماً.

## بيان الأمين العام للأمم المتحدة Ban Ki-moon

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما 3 يونيو/حزيران 2008

فخامة الرئيس *Giorgio Napolitano*،  
السادة رؤساء الدول والحكومات المحترمون،  
صاحب المعالي رئيس الوزراء السيد *Silvio Berlusconi*،  
السيد جاك ضيوف المحترم،  
المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،  
أصحاب المعالي الوزراء،  
المندوبون الكرام،  
السيدات والسادة،

تعرفون جميعاً شدة أزمة الغذاء العالمية واتساع نطاقها. فقبل هذه الحالة الطارئة، كان ما يزيد على 850 مليوناً من الناس يفتقرون إلى الغذاء. ويتوقع البنك الدولي أن يرتفع هذا الرقم بمقدار 100 مليون نسمة إضافية. وأفقر الفقراء ينفقون ثلثي دخلهم أو أكثر على الطعام. وستكون وطأة الأزمة عليهم تحديداً أشد من غيرهم.

ولقد رأيت هذا بنفسى. فمؤخراً التقيت في ليبيريا بأناس يبتاعون الأرز في العادة بالحوال. أما اليوم فهم يشترونه بالكوب. وفي كوت ديفوار، حكى لي قادة ذلك البلد الآخذ في التعافي من النزاع والساعي إلى بناء نظام ديمقراطي أنهم يخشون أن تؤدي مظاهرات الجوع إلى هدم ما بنوه بشق الأنفس. ونحن نخشى أن يتكرر الأمر ذاته في بلدان أخرى حققت مكاسب في السنوات الأخيرة، بمساعدة الأمم المتحدة، أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر أفغانستان وهايتي وليبيريا. ودعونا لا ننسى الملايين ممن يعانون في صمت وسوف يطالهم الجوع دون أن يدري بهم أحد.

أصحاب المعالي، السيدات والسادة،

إن التهديدات جلية وواضحة لنا جميعاً. بيد أن هذه الأزمة تتيح لنا جميعاً فرصة علينا أن نغتنمها. إنها مناسبة لكي نعيد النظر في السياسات السابقة. وبينما يجب علينا أن نستجيب على الفور لارتفاع أسعار الأغذية، من المهم أن يكون تركيزنا في الأجل الأطول على تحسين الأمن الغذائي في العالم، وأن يبقى كذلك لعدة سنوات بعد.

وهذا هو سبب سعادتى الكبيرة بوجودنا هنا. فأود أن أشكر الدكتور جاك ضيوف، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، على حسن قيادته. والعالم بحاجة إلى إنتاج المزيد من الأغذية. ويتعين أن يزيد إنتاج الأغذية بنسبة 50

بالمائة بحلول عام 2030 حتى يفي بالطلب المتزايد. وأمامنا الآن فرصة تاريخية لإحياء الزراعة، خاصة في البلدان التي لم تشهد إلا زيادة طفيفة في الإنتاجية في السنوات الأخيرة.

ولقد بدأت الحكومات بالفعل في الاستجابة. إذ تقوم بعض البلدان بمساعدة المزارعين على دفع ثمن المدخلات الزراعية الأساسية، مثل البذور والأسمدة، والتي تأثرت أسعارها بشدة بارتفاع أسعار النفط. ونحن بحاجة ماسة إلى التماس سبل لدعم هذه المبادرات، على الصعيدين السياسي والمالي.

ولهذا السبب تحديداً قمت الشهر الماضي بتشكيل فريق عمل رفيع المستوى بغرض الخروج بإطار شامل للعمل، رغبة مني في أن نتوصل معاً إلى فهم مشترك للمشكلة ولحلولها على السواء، وأن نتقدم معاً إلى الأمم، دونما إبطاء.

وأود هنا أن أستحضر معكم بعض التوصيات التي خرج بها فريق العمل الرفيع المستوى.

أولاً، يجب أن نحسن فرص حصول المحرومين على الغذاء وأن نتخذ خطوات فورية لزيادة توافر الأغذية في مجتمعاتهم.

وهذا يشمل الآتي:

- توسيع نطاق المساعدات الغذائية من خلال المعونة الغذائية أو القسائم أو المساعدات النقدية؛
- توسيع نطاق الدعم التغذوي والنهوض بشبكات الأمان وبرامج الحماية الاجتماعية لمساعدة الفئات الأشد ضعفاً؛
- دفع عجلة إنتاج الأغذية لدى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال التعجيل بضخ المدخلات الرئيسية (البذور والأسمدة وما إلى ذلك) في الوقت المناسب قبل بدء المواسم الزراعية هذا العام؛
- النهوض بالبنية الأساسية الريفية وتحسين الصلات مع الأسواق، والتوسع في برامج الائتمان الصغيرة؛
- تكييف السياسات التجارية والضريبية للحد من القيود على الصادرات والتعريفات المفروضة على الواردات، والمساعدة على تدفق السلع الزراعية بحرية؛
- الإدارة الماهرة لأثر ارتفاع أسعار الأغذية على التضخم وسياسات الاقتصاد الكلي؛
- دعم ميزان المدفوعات للبلدان المستوردة الصافية للأغذية عند اللزوم؛
- المساعدة في أن تكون الإجراءات القصيرة الأجل التي تتخذها الحكومات للتصدي لارتفاع أسعار الأغذية مستدامة من الناحية المالية.

وعلينا الاسترشاد لذلك عبر تحسين نظم تقييم الأمن الغذائي والوضع التغذوي، كي نحصل على تحذيرات مبكرة عن المصاعب القادمة وكي نكون على أهبة الاستعداد للتعامل معها.

وقد عمدت بعض البلدان إلى اتخاذ تدابير تقضي بتقييد الصادرات أو بفرض ضوابط على الأسعار. وكما أسلفت، أعيد القول ثانيةً الآن: إن السياسات الغذائية القائمة على مبدأ "أنا وبعدي الطوفان" لن تجدي نفعاً. فهي لن تنجح سوى في تشويه الأسواق وتفاقم ارتفاع الأسعار. وأهيب بالدول أن تقاوم مثل تلك الإجراءات، وأن تفرج فوراً عن الصادرات المخصصة لأغراض إنسانية.

وثانياً، يجب علينا أن نعمل من أجل تحقيق القدرة على الصمود في الأجل البعيد والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي العالمي.

ويكون هذا من خلال:

- معالجة القضايا الهيكلية التي تعيق التنمية الزراعية؛
- ضمان الاستثمار الطويل الأجل في الزراعة القائمة على أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان النامية، بما في ذلك توفير الدعم الفني والمالي؛
- مساعدة الحكومات في تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي للفئات المحرومة والضعيفة؛
- الإلتفات إلى الاحتياجات على صعيد البنية الأساسية الريفية، وإيجاد آليات تمويل جديدة؛
- إلغاء السياسات التجارية والضريبية التي تشوه الأسواق، وفي طلبعتها الإسراع في استكمال جولة الدوحة؛
- دعم الأبحاث الواعدة عن أفضل المحاصيل الغذائية ونظم الإنتاج الحيواني المحسنة، وتطوير التكنولوجيات المعروفة للسلاسل الغذائية القائمة.

كما ينبغي علينا تحقيق درجة أعلى من توافق الآراء على المستوى الدولي بشأن الوقود الحيوي.

وكل هذه المسارات هي مسارات متوازنة، فالحاجات الآنية ينبغي ألا يتم الوفاء بها على حساب الحلول الطويلة الأجل.

والنظام الدولي يساهم بالفعل في تلبية الاحتياجات الآنية.

ولقد دعت منظمة الأغذية والزراعة إلى حشد مزيد من التمويل بمقدار 1.7 مليار دولار أمريكي بهدف تزويد البلدان المنخفضة الدخل بالبذور وغيرها من أشكال الدعم الزراعي، كما استهلّت المنظمة برنامجاً لمواجهة الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية.

وقام برنامج الأغذية العالمي بجمع المبلغ الإضافي الذي يلزمه لتغطية التزاماته لهذا العام وقدره 755 مليون دولار أمريكي. ونحن مدينون بجزيل الشكر للبلدان المانحة الكريمة الإحدى والثلاثين، ونخص بالذكر المملكة العربية السعودية. وغني عن القول أن الأمر سيحتاج المزيد من الموارد الإضافية الضخمة للوفاء بالاحتياجات الجديدة الناجمة عن تأثيرات أزمة الغذاء.

كما يقدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مبلغ 200 مليون دولار أمريكي إضافياً للمزارعين الفقراء في البلدان التي تضررت أكثر من غيرها، وسيقوم بمزيد من العمل في هذا المضمار فور توافر موارد إضافية.

كذلك أنشأ البنك الدولي مرفقاً جديداً للتمويل السريع برأسمال قدره 1.2 مليار دولار أمريكي، بهدف تلبية الحاجات الآنية ودفع عجلة إنتاج الأغذية، بما في ذلك 200 مليون دولار أمريكي من المنح الموجهة إلى أفقر بلدان العالم.

وقد وضعتُ جانباً مبلغاً احتياطياً قدره 100 مليون دولار أمريكي من صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ يخصص للمساعدة في توفير التمويل للاحتياجات الإنسانية المستجدة نتيجة الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية.

كما أنّ حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية والعديد من منظمات المجتمع المدني قد جندت طاقاتها أيضاً. فهي تقوم برعاية برامج تغذية جديدة لمكافحة الجوع وسوء التغذية، ولدفع ثمن الدواء وإرسال الأبناء إلى المدارس. وكذلك تشارك منظمات القطاع الخاص.

ولسوف نعمل معاً للنهوض بهذه الجهود وللحرص على تمكين السلطات الوطنية من تنسيق تنفيذها.

*السيدات والسادة،*

دعوني أختم حديثي بالإشارة إلى أن عدد سكان العالم سيبلغ 7.2 مليار نسمة بحلول عام 2015. لذا، فإنّ مشاكل اليوم ستزداد جساماً في الغد، ما لم نبادر إلى العمل الآن.

وأهيب بكم جميعاً أن تتخذوا خطوات جريئة وعاجلة لمعالجة الأسباب الجذرية لأزمة الغذاء العالمية هذه. ونحن نبتغي التزاماً راسخاً بالتقدم إلى الأمام.

ولن يكون هذا الأمر سهلاً بل إنه قد يحتاج إلى زيادات كبيرة في الدعم المالي، على شكل منح ومساعدات مادية في كثير من الأحيان، لا على شكل قروض. ووفقاً لتقديرات فريق الأمم المتحدة التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، فإن المبلغ المطلوب لإنجاز ثورة خضراء في أفريقيا يتراوح بين 8 و 10 مليارات من الدولارات الأمريكية سنوياً تقريباً، وهذا فقط لإعطاء دفع للإنتاجية. وهو ما يشير إلى أن التكلفة العالمية الإجمالية بالنسبة للحكومات الوطنية والمانحين الدوليين قد تروبو على مبلغ يتراوح بين 15 إلى 20 مليار دولار أمريكي سنوياً، وذلك على مدى سنوات عدة.

وأياً تكن الأرقام النهائية، فإن هذا يستدعي إرادة سياسية هائلة.

ولسوف نبني على أساس ما سننجزه هنا في روما، وفي مؤتمر قمة مجموعة الثماني في يوليو/تموز، وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول. ويقدر ما لتغير المناخ من أثر في هذه الحالة الطارئة، يجب علينا أن نضعه في الاعتبار في مفاوضاتنا القادمة في بوزنان وفي كوبنهاغن الرامية إلى إبرام اتفاقية شاملة بشأن الاحترار العالمي.

ولذا يجب علينا أن نغادر هذا المؤتمر بروح من صدق العزم والنهوض بالمهمة، ونحن على يقين بأننا نقف صفاً واحداً في إصرارنا على إحداث تغيير إيجابي. فلن يكون بوسعنا اجتياز هذه المحنة إلا بالعمل معاً، ضمن شراكة، اليوم ومن أجل غدنا. ولن يقبل مئات الملايين من شعوب العالم بما هو دون ذلك.

فليس أمر من الجوع مهانة، ولا سيما إن كان من صنع الإنسان. فهو يوقد الغضب ويؤدي إلى التفكك الاجتماعي ويسبب المرض والتدهور الاقتصادي.

لذا، وباسم الأهداف الإنمائية التي وضعناها جميعاً عند مطلع الألفية الجديدة، وباسم الحق في الغذاء وإنسانيتنا المشتركة، أهيب بكم أن تعملوا معاً الآن.

وشكراً.

## رسالة قداسة البابا بنديكتوس السادس عشر

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما 3 يونيو/حزيران 2008

فخامة السيد رئيس الجمهورية الإيطالية،  
السادة المحترمون رؤساء الدول والحكومات،  
سعادة السيد المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة،  
سعادة السيد الأمين العام للأمم المتحدة،  
السيدات والسادة،

يسرني أن أتوجه بتحيةة تقدير ومودة إليكم، يا من تمثلون، كلُّ بصفته الخاصة، شتى عناصر الأسرة الإنسانية، إذ تجتمعون اليوم في روما للوصول إلى حلول ناجعة لمواجهة مشكلة الجوع وسوء التغذية.

لقد طلبت إلى وزير الخارجية الكاردينال Tarcisio Bertone، أن ينقل إليكم عن العناية الخاصة التي أوليها لمتابعة عملكم وأن يؤكد لكم الأهمية الكبرى التي أعلّقها على ما أنتم مقبلون عليه من مهمة شاقة. فعيون الملايين من الرجال والنساء شاخصة إليكم بينما تهدد أشراك جديدة حياتهم وتعرض أوضاع مقلقة أمن بلادهم للخطر. وفي حقيقة الأمر، فإن العولة المتزايدة للأسواق لا تساعد دائماً على توافر المواد الغذائية، ونظم الإنتاج كثيراً ما تتحكم فيها قيود بنيوية، فضلاً عن السياسات الحمائية وظواهر المضاربة التي تنبذ شعوباً بأكملها على هامش عملية التنمية. وفي ضوء هذا الوضع الراهن، لا بد من التأكيد مجدداً على أنه لا يمكن القبول بالجوع وسوء التغذية في عالم يمتلك، في الواقع، من مستويات الإنتاج والموارد والمعارف ما يكفي لوضع حد لهذه المآسي ولآثارها. والتحدي الأهم الذي يواجهنا اليوم هو "عدم الاكتفاء بعولة المصالح الاقتصادية والتجارية، بل وأيضاً عولة التطع إلى التضامن في سياق احترام وتقدير إسهام كل عنصر بشري من عناصر المجتمع" (أنظر [Address to the Centesimus Annus Pro Pontifice Foundation](#)، 31 مايو/أيار 2008).

ولذا فإنني أتوجه بخالص التقدير والامتنان إلى منظمة الأغذية والزراعة وإلى مديرها العام لتوجيه انتباه الأسرة الدولية مرة أخرى إلى ما يقف حجر عثرة في طريق مكافحة الجوع، ولحث الأسرة الدولية على العمل، الذي يجب أن يكون موحداً ومنسقاً حتى يأتي ثماره.

وبهذه الروح، أودّ أن أعيد على الشخصيات البارزة المشاركة في هذه القمة تلك الأمنية التي أبديتها أثناء زيارتي مؤخراً لقر الأمم المتحدة: ثمة حاجة ماسة إلى حل "معضلة التوافق بين الأطراف المتعددة الذي تحيق به الأزمات على الدوام لأنه ما فتئ خاضعاً لقرارات الأقلية" (كلمة البابا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، 18 أبريل/نيسان 2008). وبعد، اسمحوا لي أن أدعوكم إلى التعاون بصورة أكثر شفافية من أي وقت مضى مع منظمات المجتمع المدني التي تركز نفسها لردم الهوة المتعاظمة بين الأثرياء والفقراء. وأناشدكم مرة أخرى الاستمرار في تلك

الإصلاحات الهيكلية التي لا غنى عنها، على المستوى الوطني، للنجاح في التصدي لمشاكل التخلف، والتي ينشأ عنها بصورة مباشرة الجوع وسوء التغذية. وأنا أدرك تماماً كم أن هذا شاق ومعقد!

ولكن أتى للمرء أن يصك أذنيه عن توسلات من لا يجدون من الطعام ما يكفيهم، في شتى القارات؟ إن الفقر وسوء التغذية ليسا محض قدر محتم تمليه الظروف البيئية المعاكسة أو الكوارث الطبيعية المأساوية. ومن جانب آخر، ينبغي ألا تطغى الاعتبارات الفنية أو الاقتصادية الصرف على واجب إحقاق العدل إزاء من يتضورون جوعاً. "وإن الحق في الغذاء يستجيب في جوهره لوازع أخلاقي هو "إطعام الجائع" (إنجيل متى 25:35)، هذا الوازع الذي يدعونا إلى تقاسم الأشياء المادية كعربون محبة نحتاج إليه جميعاً [...]. وهذا الحق الأساسي في الغذاء، يرتبط بطبعه بحماية الحياة الإنسانية والذود عنها، وهما الصخرة الوطيدة المنيعة التي يقوم عليها صرح حقوق الإنسان برمته" (كلمة موجهة إلى سفير غواتيمالا، 31 مايو/أيار 2008). إن الحق في الحياة مكفول لكل فرد؛ ولذلك ينبغي العمل على التحقيق الفعلي لهذا الحق، كما يجب مد يد العون إلى الشعوب التي تعاني نقص الغذاء حتى تتمكن تدريجياً من إشباع احتياجاتها الخاصة من الغذاء الكافي والصحي.

وفي هذه اللحظة الحاسمة، إذ يتهدد ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية الأمن الغذائي، لا بد من وضع استراتيجيات جديدة لمكافحة الفقر وتعزيز التنمية الريفية. وهو ما يجب أن يحدث أيضاً من خلال عمليات إصلاح هيكلية تمكن من مواجهة التحديات الأمنية بحد ذاتها وتحديات تغير المناخ. وعلاوة على ذلك، من الضروري زيادة توافر الغذاء من خلال إبراز قيمة ما يقوم به صغار المزارعون وتمكينهم من الوصول إلى الأسواق. إلا أن الزيادة العالمية في الإنتاج الزراعي لن تجدي نفعاً ما لم تترافق مع توزيع فعال لهذا الإنتاج وما لن توجه بالدرجة الأولى لإشباع الاحتياجات الأساسية. وهذه طريق شاق بطبيعة الحال، ولكنها ستسمح، من بين مزاياها الأخرى، بإعادة اكتشاف قيمة الأسرة الريفية؛ فهذه الأخيرة لا تقتصر على الحفاظ على توارث نظم الزراعة من جيل إلى جيل، وعلى حفظ المواد الغذائية وتوزيعها، ولكنها وقبل كل شيء نموذج حياة وتعلم وثقافة وتدين. فضلاً عن ذلك، توفر الأسرة الريفية، من الناحية الاقتصادية، للضعفاء عناية ناجعة ملؤها المحبة، ويمكن لهذه الأسرة، بفضل مبدأ التشعب، أن تنهض بدور مباشر في سلسلة التوزيع والاتجار بالمواد الزراعية الغذائية، ما يؤدي إلى تقليل تكلفة الوسطاء ويساند الإنتاج الصغير الحجم.

*السيدات والسادة،*

إنّ المصاعب التي نواجهها اليوم لهي دليل على أن التكنولوجيا الحديثة لا تكفي في ذاتها لتخفيف وطأة نقص الأغذية، ولا الحسابات الإحصائية تجدي في ذلك، ولا إرسال المعونات الغذائية في حالات الطوارئ. وكل هذا بالطبع هام للغاية، ولكن لا بد من أن يكمله ويوجهه عمل سياسي يهتدي بمبادئ القانون الطبيعي المحفورة في قلوب البشر، صوناً لكرامة الإنسان. وبهذا أيضاً يُحترم نظام الخلق ويعمل الإنسان "واضعا نصب عينيه خير الجميع" ([رسالة بمناسبة اليوم العالمي للسلام](#)، 1 يناير/كانون الثاني 2008، النقطة السابعة). وهكذا فإنه فقط من خلال حماية الكائن

البشري يمكن التغلب على السبب الرئيسي للجوع، ألا وهو انغلاق الكائن البشري على أخيه الإنسان ما يقوّض أسس التضامن ويبرر نماذج الحياة الاستهلاكية ويمزق النسيج الاجتماعي، وهو ما يكرّس، بل يعمق، أخايد التوازنات الجائرة ويغفل أول أصول الخير العام (انظر الرسالة البابوية الجامعة *Deus Caritas Est*، النقطة 28). ولذلك فإذا تمّ الدفاع عن احترام كرامة الإنسان على مائدة المفاوضات وفي اتخاذ القرارات وتنفيذها، لأمكن تخطي عقبات ما كان يمكن تخطيها لولا ذلك، ولقضى ذلك على اللامبالاة بخير الآخرين، أو على الأقل جرى التخفيف منها. ولأمكن بالتالي اتخاذ إجراءات شجاعة لا تقف عاجزة أمام الجوع وسوء التغذية وكأنهما ظاهرتان متوطنتان تعجز كل الحلول في وجههما. ومما يساعد على صون الكرامة الإنسانية في إطار الأعمال الدولية، بل وفي الأعمال الطارئة، تقدير ما هو زائد عن الحاجة من منظور احتياجات الآخرين والتنعم من منطلق العدالة بثمار الخليفة، واضعين إياها بين أيادي الأجيال كافة.

وفي ضوء هذه المبادئ، أتمنى أن يقطع المندوبون الحاضرون في هذا الاجتماع على أنفسهم التزامات جديدة وأن يعقدوا العزم على تنفيذها بكل إصرار. والكنيسة الكاثوليكية ترغب، من جانبها، في المساهمة بهذه الجهود! وبروح التعاون، واستلهاماً للحكمة القديمة، واسترشاداً بالإنجيل المقدّس، توجه الكنيسة نداءً ثابتاً وملحاً لا يزال يعني المشاركين في أعمال مؤتمر القمة هذا، وهو: "أطعم من يتضور جوعاً، فإنك إن لم تطعمه قتلته" (انظر *Decretum Gratiani*, c. 21, d. LXXXVI). وكونوا واثقين أنه يمكنكم أن تعولوا، في سبيلكم هذا، على دعم الكرسي الرسولي. فبالرغم من أن الكرسي الرسولي يتميز عن غيره من الدول، فهو يشاطرها أنبل أهدافها من أجل تكريس التزام يعني بطبيعته الأسرة الدولية برمتها، وهو الالتزام بتشجيع كل شعب من الشعوب على تشاطر احتياجات الشعوب الأخرى، وتقاسم خيرات الأرض التي وهبها الخالق للأسرة البشرية قاطبة.

وإني، إذ تختلجني هذه المشاعر، أعرب لكم عن تمنياتي الصادقة بأن تتكلّل أعمالكم بالنجاح وأدعو الرب العليّ أن يُسبغ بركاته عليكم وعلى كل المخلصين في سبيل التقدم الحقيقي للإنسان والمجتمع.

حاضرة الفاتيكان، 2 يونيو/حزيران 2008.

قداسة البابا بنديكتوس السادس عشر

## بيان المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة الدكتور جاك ضيوف

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما 3 يونيو/حزيران 2008

فخامة رئيس الجمهورية الإيطالية  
السيدات والسادة رؤساء الدول والحكومات  
السيد الأمين العام للأمم المتحدة  
السيدات والسادة الوزراء ورؤساء الوفود الكرام  
أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة

لقد اجتمعنا هنا في مدينة روما الخالدة للمشاركة في مؤتمر رفيع المستوى نظرياً، تحول فعلياً إلى مؤتمر قمة. ونحن اليوم أمام أزمة غذاء عالمية كان لها مؤخراً عواقب اجتماعية وسياسية مأساوية في قارات مختلفة، مع حدوث اضطرابات ووقوع ضحايا، مما قد يهدد السلام والأمن في العالم.

ولكن هذه الأحداث المؤسفة ليست إلا نذيراً بالكارثة التي سبق أن توقعناها. ففي عام 1996، وفي هذه القاعة بالذات، تعهد رسمياً 112 من رؤساء الدول والحكومات وممثلو 186 عضواً في المنظمة بخفض عدد الجياع في العام إلى النصف بحلول عام 2015، واعتمدوا برنامجاً لتحقيق هذا الهدف. ولكن كان علينا منذ عام 2002 أن نعقد مؤتمر قمة عالمي ثانٍ لكي نستعري انتباه المجتمع الدولي إلى أن الموارد اللازمة لتمويل البرامج الزراعية في البلدان النامية ليست في زيادة، بل إنها على تراجع. وفي ظل هذا المنحى، فإن الهدف الذي وضعه مؤتمر القمة لن يتحقق في عام 2015، وإنما في عام 2150. وكنا قد أعدنا لذلك الاجتماع "برنامجاً لمكافحة الجوع" وقدّرنا الاحتياجات المالية له بنحو 24 مليار دولار أمريكي سنوياً.

واليوم نتحدث الحقائق عن نفسها: فقد انخفضت المعونة المقدمة إلى الزراعة من 8 مليارات دولار (بأسعار عام 2004) في 1984 إلى 3.4 مليارات دولار في 2004، أي بانخفاض نسبه 58 في المائة بالقيمة الحقيقية. وانخفض نصيب الزراعة من المعونة الرسمية للتنمية من 17 في المائة في 1980 إلى 3 في المائة فقط في 2006. وشهدت المؤسسات المالية الدولية والإقليمية انخفاضاً هائلاً في الموارد المخصصة لهذا النشاط الذي يشكل مصدراً رئيسياً يعتمد عليه 70 في المائة من فقراء العالم لتأمين سبل معيشتهم. ولعلّ أحد أبلغ الأمثلة على ذلك، هو انخفاض حافطة القروض للزراعة في إحدى المؤسسات انخفاضاً حاداً من 33 في المائة في عام 1979 إلى 1 في المائة فقط في عام 2007.

ومع ذلك، لا بدّ من الإقرار بأن البلدان النامية أعدت بالفعل، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، سياسات واستراتيجيات وبرامج كان بإمكانها أن تكفل الأمن الغذائي العالمي لو أنها حظيت بالتمويل الكافي.

ويجدر بنا مضاعفة الإنتاج العالمي من الأغذية حتى يتسنى إطعام سكان العالم البالغ عددهم حالياً ستة مليارات نسمة، وهو عدد من المنتظر أن يصل إلى تسعة مليارات بحلول عام 2050.

وبناء على ذلك، وفي أعقاب اجتماع الخبراء الأفارقة في ديسمبر/كانون الأول 2001 في مدينة روما، اجتمع وزراء الزراعة في البلدان الأفريقية في مؤتمر المنظمة الإقليمي لأفريقيا الذي عُقد في القاهرة خلال شهر فبراير/شباط 2002، ومن ثم في مابوتو قبل اجتماع قمة الاتحاد الأفريقي في يوليو/تموز 2003. وفي هذه المناسبة، اعتمد رؤساء الدول والحكومات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، بمساعدة المنظمة، بالإضافة إلى الوثائق المصاحبة له. ويستلزم البرنامج استثمارات قيمتها 25 مليار دولار سنوياً للتحكم في المياه، وتطوير البنى الأساسية والقدرات التجارية، وزيادة إنتاج المحاصيل، والحد من الجوع، والبحوث الزراعية، ونشر التكنولوجيا، والإنتاج الحيواني، والغابات، ومصايد الأسماك، وتربية الأحياء المائية.

وفي هذا الإطار، قام 51 بلداً أفريقياً، بالتعاون مع المنظمة، بإعداد برامج وطنية متوسطة الأجل للاستثمار، واقتراحات مشاريع استثمار لتقوم المصارف بتمويلها.

كما قامت الاتحادات الاقتصادية الإقليمية - الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والمجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية، والهيئة الحكومية الدولية لتحقيق التنمية واتحاد المغرب العربي - بإعداد برامج إقليمية للأمن الغذائي بدعم من المنظمة، تركّزت على التجارة الإقليمية البيئية وعلى معايير الصحة والصحة النباتية التي وضعتها منظمة التجارة العالمية، تأسيساً على القواعد التي وضعتها منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة لحماية المستهلك في إطار الدستور الغذائي والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.

وفي أعقاب تنفيذ المراحل التجريبية لبرامج الأمن الغذائي الوطنية والإقليمية في بلدان المجموعة الكاريبية وفي أمريكا الوسطى والجنوبية، وافق مؤتمر القمة بين شبه جزيرة أيبيريا وبلدان القارة الأمريكية في مدينة مونتيفيديو في أوروغواي خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2006 على مبادرة "تحرير أمريكا اللاتينية والكاريبي من الجوع بحلول عام 2025".

كما أعدت برامج إقليمية مماثلة بالتعاون مع المنظمة في أوروبا الوسطى وآسيا الوسطى من أجل منظمة التعاون الاقتصادي في البحر الأسود ومنظمة التعاون الاقتصادي.

وهكذا يتضح أن هناك فعلياً خطأً وبرامج ومشروعات واعدة للتصدي لمشكلة الأمن الغذائي، حتى ولو أنها قد تحتاج إلى مزيد من التنقيح والتحديث.

ولكن الأمر المؤسف أن المجتمع الدولي لا يتحرك إلا عندما تبت وسائل الإعلام مشاهد الشقاء الموجود في العالم إلى داخل بيوت البلدان الغنية.

وبناء على الإحصاءات والتوقعات الزراعية العالمية التي تتولى المنظمة مسؤولية إعدادها، فقد قمت بالفعل في سبتمبر/أيلول الماضي بتحذير الرأي العام من مخاطر الاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي يتسبب بها الجوع. وفي 17 ديسمبر/كانون الأول 2007، وإنقاذاً للموسم الزراعي لعام 2008، وجهت نداءً لتأمين 1.7 مليار دولار من المنح من أجل تمكين المزارعين في البلدان الفقيرة من الحصول على الأسمدة والبذور والأعلاف الحيوانية التي ازدادت أسعارها بنسبة 98 و72 و60 في المائة على التوالي. ولكن كل ذلك ضاع عبثاً، رغم التغطية الإعلامية الواسعة وتبادل المراسلات مع الدول الأعضاء والمؤسسات المالية. وقد قدّم عدد ضئيل من البلدان، كإسبانيا على سبيل المثال، الدعم الفوري للإنتاج الزراعي. ولا يسعني هنا إلا أن أحبي تلك البلدان.

ولم يبدأ ظهور ردود الفعل الأولى دعماً للمعونة الغذائية إلا بعد أن نزل المحرومون والمبعدون عن موائد الأثرياء العامرة إلى الشوارع، للإعراب عن سخطهم وبأسهم.

*فخامة الرئيس،*

*أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،*

إن أسباب الأزمة الراهنة ونتائجها قد تمّ شرحها بشكل مستفيض، ولذا فإني لن أعود إليها.

لكنّ المهم اليوم هو أن نقرّ بأن وقت الكلام قد مضى منذ وقتٍ طويل وأنه قد حان الآن وقت العمل.

فلقد شكل الأمين العام للأمم المتحدة فريق المهام التابع لمنظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز وغيرها من المنظمات الدولية بهدف التوصل إلى استجابةٍ منسقة لأزمة الغذاء، وهو يرأس هذا الفريق بنفسه. ورأى أنه من المناسب تعيين المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة كنائب لرئيس هذا الفريق. وأود أن أنتهز هذه الفرصة الكريمة لأشكره جزيل الشكر على ثقته بي.

وإن الإطار الشامل للعمل الذي أعده فريق المهام يتضمن خطوطاً توجيهية بشأن الاحتياجات التي سيتم تحديدها بالنسبة لكل بلد على حدة، بفضل العمل الميداني الذي يقوم به الممثلون القطريون لكل من منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الدولي بالتعاون مع مختلف الحكومات. وفي هذا الصدد، عرض الأمين العام للأمم المتحدة على الصحافة يوم 29 أبريل/نيسان، البيان الذي اعتمده مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، والذي تناول الاحتياجات الفورية لمعالجة أزمة الغذاء. ولذا ينبغي علينا حشد الموارد اللازمة منذ الآن.

وبطبيعة الحال، ورغم الارتفاع المطرد للأسعار، كانت هناك حاجة ملحّة إلى الإبقاء على حجم المعونة الغذائية الموجهة إلى 88 مليون شخص. ولا بد لنا أن نتوجه بالشكر إلى البلدان التي ساهمت بقدر كبير من السخاء لتأمين المبلغ المطلوب لذلك وقدره 755 مليون دولار.

ولكن لا يزال هناك 862 مليون شخص في العالم غير قادرين على الحصول على غذاء كافٍ. وهم بحاجة إلى تحسين ظروفهم المعيشية بكرامة، مستخدمين في عملهم وسائل عصرهم. فهم بحاجة إلى بذور تحقق غلالاً وفيرة، وبحاجة إلى أسمدة وأعلاف للحيوانات وغير ذلك من المدخلات الحديثة. ولا يمكن تركهم يجهدون في زراعة أراضيهم بعرق جبينهم، كما في القرون الوسطى، في ظلّ ظروفٍ متقلّبةٍ وتحت رحمة الأحوال الجوية. لذا فإنّ الاستثمارات ضرورية: في البنى الأساسية وعلى الأخص في مجالات التحكم في مياه الري والصرف، حيث إن 96 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مثلاً تعتمد على الأمطار. فهذه الأراضي بحاجة إلى مرافق للتخزين ولتلافي الخسائر ما بعد الحصاد التي قد تتراوح نسبتها بين 40 و60 في المائة بالنسبة لبعض المحاصيل. كما أن الطرقات ضرورية في المناطق الريفية كي يتسنى جلب عوامل الإنتاج الحديثة ولتمكين المحاصيل من الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية بأسعارٍ تنافسية.

*فخامة الرئيس،*

*أصحاب المعالي والسعادة،*

*حضرات السيدات والسادة،*

إن أزمة الغذاء الراهنة تتعدى البعد الإنساني التقليدي، بما له من أساس أخلاقي واضح. فهي، في هذه المرة، تؤثر أيضاً على البلدان المتقدمة. فالتضخم المتزايد الذي يتراوح بين 40 و50 في المائة هو نتيجة ارتفاع أسعار الأغذية. وفي ظلّ النمو المرتفع والمتسارع للنتائج المحلي الإجمالي في البلدان الناشئة، ينبغي أن نسعى إلى إيجاد حلول عالمية مستدامة وسليمة من شأنها أن تضيّق الفجوة العالمية بين عرض الأغذية والطلب عليها على المستوى العالمي.

وإن القيود التي فرضتها بعض البلدان المنتجة لتلبية احتياجات سكانها، بالإضافة إلى تأثير تغير المناخ ومضاربات الأسواق الآجلة، ستضع العالم في موقفٍ خطيرٍ ما لم نبادر بسرعة إلى اتخاذ القرارات الشجاعة المطلوبة في الظروف الراهنة. فأياً تكن الاحتياطات المالية لدى بعض البلدان، قد يتعدّر على بعضها إيجاد الغذاء كي تشتريه.

إن الحل البنّاء لمشكلة الأمن الغذائي العالمي يكمن في زيادة الإنتاج والإنتاجية في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. وهو ما يدعوننا إلى إيجاد حلول مبتكرة وبارعة، بالإضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية. كما أن الأمر يتطلب اتفاقيات شراكة في ما بين البلدان التي تملك موارد مالية وقدرات إدارية وتكنولوجيات، وبين البلدان التي تملك الأراضي والمياه والموارد البشرية. فبهذه الطريقة وحدها سيتسنى ضمان وجود علاقات دولية متوازنة من أجل التنمية الزراعية المستدامة.

والتحديات المتمثلة في تغير المناخ، والطاقة الحيوية، والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود، وأسعار السلع الغذائية، لا يمكن التصدي لها إلا من خلال حوار صريح يقوم على التحليل الموضوعي بعيداً عن التحيز والمصالح القصيرة الأجل. وسوف تشهد الأيام القادمة موائد مستديرة تفاعلية حول هذه القضايا، كما أن المعلومات الناشئة عن الاجتماعات الفنية التحضيرية، سوف تشكل إطاراً مناسباً للحوار الذي سيقودنا إلى توافق في الآراء.

ومع ذلك، فإن الالتزام بقول الحقيقة يرغمني على أن أذكر بعض الحقائق:

– لا أحد يفهم كيف يمكن إقامة سوق للكربون كلفته 64 مليار دولار في البلدان المتقدمة لمكافحة ظاهرة الاحترار العالمي، دون أن يكون بالإمكان الحصول على أي أموال لمنع قطع 13 مليون هكتار من الأشجار سنوياً، وعلى الأخص في البلدان النامية التي تكون النظم الايكولوجية للغابات الاستوائية فيها بمثابة بالوعات للكربون تمتص نحو 190 جيجا طن.

– لا أحد يفهم كيف أن 11 أو 12 مليار دولار من الإعانات في عام 2006 والسياسات التعريفية الحمائية أدت إلى تحويل 100 مليون طن من الحبوب بعيداً عن الاستهلاك البشري، راح أغلبها لسد التعطش إلى وقود السيارات.

– لا أحد يفهم كيف أنه، في زمن عولة التجارة هذا، مع استثناء ملحوظ لأنفلونزا الطيور التي قد تؤدي بنا إلى كارثة إنسانية، لم تكن هناك استثمارات ملحوظة في الوقاية من مرض نيوكاسل، ومرض الحمى القلاعية، وحمى الوادي المتصدع، والتهاب الغشاء البلوري المعدي في الأبقار، وآفات المجترات الصغيرة، واللسان الأزرق، وحمى الخنازير الأفريقية وقراد بونت الاستوائي، والدودة الحلزونية للعالم الجديد، بل وأيضاً صدأ القمح الذي انتشر منذ عام 1999 من أوغندا إلى إيران، مع احتمال وصوله إلى الهند وباكستان والصين، وذباب الفاكهة، وأخيراً الجراد الصحراوي الذي أصبح وباء مألوفاً منذ أيام الفراعنة.

– ولا أحد يفهم بالأخص: أولاً كيف أحدثت بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تشوهاً في أسواق العالم بإنفاقها 372 مليار دولار لدعم قطاعها الزراعي في عام 2006؛ ومن ثم، كيف أن بقايا الأطعمة في بلد واحد يمكن أن تصل إلى مقدار 100 مليار دولار سنوياً؛ وكيف أن الاستهلاك المفرط لمن يعانون من البدانة في العالم يمكن أن تصل تكاليفه إلى 20 مليار دولار في السنة، تضاف إليه تكاليف أخرى غير مباشرة قيمتها 100 مليار دولار بسبب الوفيات المبكرة والأمراض المتصلة بها؛ وأخيراً أن العالم قد أنفق 1200 مليار دولار في شراء الأسلحة عام 2006.

وعلى خلفية ذلك، كيف نستطيع أن نفرس لأصحاب التفكير السليم والنوايا الحسنة أنه لم يكن بالإمكان تأمين مبلغ 30 مليار دولار سنوياً كي يتمتع 862 مليون جائع بأهم حقوق الإنسان ألا وهو الحق في الغذاء، وبالتالي الحق في الحياة؟ وإن تأمين هذا القدر من الموارد سيجعل من الممكن إبعاد شبح الصراعات على الأغذية الذي يلوح في الأفق.

والواقع أن مشكلة انعدام الأمن الغذائي هي مشكلة سياسية. إنها مسألة أولويات في وجه أهم الاحتياجات الإنسانية. والخيارات التي ستقوم بها الحكومات هي التي ستحدد الموارد التي يمكن تخصيصها.

فخامة الرئيس،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

أود أن أتوجه بالشكر الخالص إلى رؤساء الدول والحكومات وإلى جميع من شاركوا في هذا المؤتمر ومن قطعوا آلاف الكيلومترات ليجتمعوا معاً بروح من التضامن حتى نتمكن سويًا من إيجاد حلول مناسبة للمشكلات الخطيرة التي تواجه الأمن الغذائي العالمي في إطار متعدد الأطراف. وأخيراً أود أن أعرب عن امتناني اللامحدود لحكومة وشعب إيطاليا على كرم ضيافتهم المعهود في هذه اللحظات الحاسمة من تاريخ البشرية.

وشكراً على حسن إصغائكم.

الملحق الثاني

جدول الأعمال

الثلاثاء، 3 يونيو/حزيران 2008			
الساعة	بند جدول الأعمال	الجلسة العامة	
10.00 - 09.00		<b>حفل الافتتاح</b> - خطاب رئيس جمهورية إيطاليا - خطاب الأمين العام للأمم المتحدة - رسالة موجهة من قداسة البابا بندكتوس السادس عشر - خطاب المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة <b>افتتاح أعمال المؤتمر الرفيع المستوى</b> 1 انتخاب الرئيس ونواب الرئيس وتعيين المقرر 2 اعتماد جدول الأعمال والجدول الزمني 3 إنشاء اللجنة العامة والترتيبات الأخرى	
13.30 - 10.00		الجزء الرفيع المستوى	بيانات رؤساء الدول والحكومات
		استراحة الغداء	
15.00 - 13.30		<ul style="list-style-type: none"> <li>• منتدى القطاع الخاص</li> <li>• منتدى منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية</li> </ul>	
	بند جدول الأعمال	الجزء الرفيع المستوى	اللجنة العامة
18.00 - 15.00	4	- بيانات رؤساء الدول والحكومات - بيانات رؤساء وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز	- البيان الافتتاحي للمدير العام - بيان الرئيس المستقل للمجلس استعراض مشروع نص الإعلان
الأربعاء، 4 يونيو/حزيران 2008			
الساعة	بند جدول الأعمال	الجزء الرفيع المستوى	اللجنة العامة
12.00 - 09.00	5		مناقشة البنود الرئيسية المتعلقة بمشروع نص الإعلان
	1-5	بيانات رؤساء الدول والحكومات	المائدة المستديرة 1: ارتفاع أسعار الأغذية: الأسباب والنتائج والحلول الممكنة
	2-5	بيانات رؤساء الوفود	
		بيانات الضيوف الخاصين	

المائدة المستديرة 2: تغيير المناخ والأمن الغذائي			
<i>استراحة الغداء</i>			
<ul style="list-style-type: none"> <li>• منتدى خطة العمل من أجل البلدان النامية الجزرية الصغيرة: من أوجه القلق المتعلقة بالبيئة إلى تلك المتعلقة بالأمن الغذائي في البلدان النامية الجزرية الصغيرة</li> <li>• منتدى أفريقيا: استجابة سبل العيش في أفريقيا لتغير المناخ والطاقة الحيوية</li> </ul>		15.00 – 13.30	
اللجنة العامة	بند جدول الأعمال	الجزء الرفيع المستوى	
المائدة المستديرة 3: الآفات والأمراض العابرة للحدود	3-5	<ul style="list-style-type: none"> <li>- بيانات رؤساء الدول والحكومات</li> <li>- بيانات رؤساء الوفود</li> <li>- بيانات الضيوف الخاصين</li> </ul>	18.00-15.00
المائدة المستديرة 4: الطاقة الحيوية والأمن الغذائي	4-5		
استعراض مشروع نص الإعلان	4		20.30-19.00
<b>الخميس، 5 يونيو/حزيران 2008</b>			
		الجزء الرفيع المستوى	
		<ul style="list-style-type: none"> <li>- بيانات رؤساء الدول والحكومات</li> <li>- بيانات رؤساء الوفود</li> <li>- بيانات الضيوف الخاصين</li> <li>- بيانات ممثلي منظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص</li> </ul>	12.00- 09.00
		المؤتمر الصحفي للمدير العام	12.00
اللجنة العامة	بند جدول الأعمال		
اعتماد تقرير اللجنة العامة	6		15.00-14.00
<b>الجلسة العامة: الاجتماع الختامي</b>			
اعتماد تقرير المؤتمر الرفيع المستوى والإعلان الصادر عنه	7		17.00-15.00

## الملحق الثالث

### استنتاجات الموائد المستديرة

## استنتاجات المائدة المستديرة الأولى ارتفاع أسعار الأغذية: الأسباب والنتائج والحلول الممكنة

### تقرير الرئيسين المشاركين

افتتح المائدة المستديرة رئيس اللجنة العامة معالي السيد Henri Djombo، وزير اقتصاد الغابات في جمهورية الكونغو. وشارك في رئاسة المائدة المستديرة كل من معالي السيد Ed Schafer، وزير الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية ومعالي السيد Moussa Mahaman، وزير التنمية الزراعية في جمهورية النيجر. وتحدث في المائدة المستديرة كل من السيدة Barbara Stocking، المدير التنفيذي للجنة أوكسفورد للإغاثة في حالات المجاعة (أوكسفام)، والسيد Willem-Jan Laan، مدير الشؤون الخارجية العالمية، Unilever N.V.، والسيد Joachim von Braun، مدير عام المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية. وكان أمين المائدة المستديرة السيد حافظ غانم، المدير العام المساعد لإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منظمة الأغذية والزراعة.

وتناول المتحدثون في مداولاتهم الأسئلة التالية:

- 1- ما هي السياسات التي يتعين على الحكومات اتباعها في الأجل القصير لحماية الفئات السكانية الضعيفة من التأثيرات السلبية لأسعار الأغذية؟
- 2- ما هي أفضل الطرق لتعزيز العرض من جانب المزارعين على المدى القصير في مواجهة ارتفاع أسعار الأغذية؟
- 3- ما مدى اتساق التدابير التجارية وغيرها من التدابير على مستوى السياسات الرامية إلى زيادة إمدادات الأغذية و/أو إبقاء الأسعار منخفضة في الأسواق المحلية مع التزامات دولية في منظمة التجارة العالمية؟
- 4- ما هي الاستراتيجية الممكنة لإعادة إطلاق عجلة الزراعة ولإبقاء الزراعة في صدارة جدول الأعمال الدولي حتى عندما تبدأ الأسعار في الانخفاض؟
- 5- ما هو برأيكم الدور الذي لعبه الوقود الحيوي في زيادة أسعار الأغذية في الماضي القريب؟ والدور الذي سيلعبه في المستقبل؟
- 6- أي شكل ممكن لاستجابة دولية منسقة لارتفاع أسعار الأغذية؟

وأبرزت السيدة Stocking أهمية شبكات الأمان وزيادة الإنتاجية الزراعية على حد سواء، بما في ذلك الحاجة إلى إجراء مزيد من البحوث لتحسين المحاصيل التي يقوم الفقراء بزراعتها مع التركيز بنوع خاص على صغار المزارعين. وأشار السيد Laan إلى أهمية الشراكات مع القطاع الخاص من أجل العمل مع المزارعين على شتى المستويات. وأفاد السيد von Braun أن السياسات الحكومية ضرورية أيضاً لحماية الفئات الضعيفة وإلى أنه يتعين على التجارة العالمية بالأغذية أن تراعي كذلك تنظيم/مراقبة المضاربة وتجميع المخزونات الغذائية الوطنية على المستوى العالمي.

وأجمعت المائدة المستديرة بوجه عام على أنّ أزمة الغذاء الراهنة إنما هي نتيجة أسباب متعددة، كما أشارت إليه ورقة منظمة الأغذية والزراعة التي تضمنت معلومات أساسية عن الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية (الوثيقة HLC/08/INF/1). ومن هذه الأسباب، انخفاض الإنتاج لأسباب مناخية، وتراجع المخزونات، وارتفاع تكاليف الوقود، وازدياد الطلب على الأغذية والوقود الحيوي على حد سواء، والقيود التي تفرضها بعض البلدان على الصادرات.

وأتفق كذلك على أنّ أزمة الغذاء الراهنة تستدعي اتخاذ إجراءات مشتركة ومنسّقة تأتي بحلول في الأجلين القصير والطويل.

ففي الأجل القصير، ينبغي اتخاذ إجراءات فورية لرعاية الفئات الأشدّ فقراً والجوع من خلال تقديم دعم مباشر بصورة طارئة، بما في ذلك من خلال شبكات الأمان والرعاية الاجتماعية للفئات الأضعف، وفي طليعتهم النساء والأطفال، في المناطق الريفية والحضرية. ولا بدّ أيضاً من اتخاذ تدابير لزيادة العرض من جانب المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة على المدى القصير، ويشمل هذا زيادة فرص حصولهم على البذور والأسمدة، مع الحرص على كفاءة الإنتاج واستدامته.

أما في الأجلين المتوسط والطويل، فاتفق على ضرورة زيادة الاستثمارات في الزراعة. وتتمثل الأولويات في زيادة فرص الحصول على المدخلات، والقروض، والدخول إلى الأسواق وخدمات الإرشاد والمعلومات عن أفضل الممارسات وأحوال السوق، فضلاً عن الاستثمار في البنى الأساسية وإدارة المياه والتكنولوجيا والبحوث. وأشار أيضاً إلى أنّ زيادة الاستثمارات أمر ضروري وإن لم يكن كافياً لوحده؛ إذ ينبغي أيضاً التنبيه إلى احتياجات صغار المزارعين واتخاذ إجراءات للرعاية الاجتماعية موجّهة للفئات الأضعف، كما ينبغي إرساء الحق في الغذاء أو توسيع نطاقه أو تعزيزه.

والالتزامات بتقديم مزيد من الدعم التي جرى التعبير عنها خلال المؤتمر الرفيع المستوى، كانت لها أصداء إيجابية؛ بيد أنه جرى التشديد على ضرورة أن تكون هذه التدابير منسّقة جيداً لتعزيز تنفيذها وكفاءتها والقدرة على المساءلة عنها. واقترح أيضاً وضع سياسات وطنية ضمن شراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، بما في ذلك منظمات المزارعين.

وكان هناك إجماع على الإقرار بأهمية السياسات والمفاوضات التجارية. وستكون لمحصّلة جولة المفاوضات في الدوحة انعكاسات هامة على الزراعة وعلى أسواق السلع الأساسية، بالإضافة إلى الأمن الغذائي، خاصة بالنسبة إلى البلدان الفقيرة.

وفي الختام، اتفق المشاركون على أنّ الالتزامات لا تكفي لوحدها، بل ما يلزم هو تخطيط منسّق وإجراءات فورية.

## استنتاجات المائدة المستديرة الثانية:

### تغيّر المناخ والأمن الغذائي

#### تقرير الرئيسين المشاركين

افتتح المائدة المستديرة رئيس اللجنة العامة معالي السيد Henri Djombo، وزير الاقتصاد الحرجي في جمهورية الكونغو. وشارك في رئاسة المائدة المستديرة كل من معالي السيد مزاحم المحيسن، وزير الزراعة في الأردن ومعالي السيد Erik Solheim، وزير التنمية الدولية ووزير البيئة في النرويج.

وتحدّث خلال المائدة المستديرة السيد Martin Parry، الرئيس المشارك لمجموعة العمل الثانية التابعة للفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ، المملكة المتحدة، والسيدة Ulla Holm، المديرية العالمية لشركة تتراباك، السويد، والسيد Martin Khor، مدير شبكة العالم الثالث، ماليزيا. وكان السيد Alexander Müller، المدير العام المساعد للإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة في منظمة الأغذية والزراعة وأمين عام المائدة المستديرة.

وتناولت مداخلات المتحدثين ومناقشات الحضور المواضيع التالية:

- 1- ما هي تدابير التكيف الرئيسية (على مختلف المستويات) التي تقترحونها لمواجهة التحديات الناشئة عن تغيّر المناخ بالنسبة إلى الأمن الغذائي؟
- 2- في ضوء المناقشة الراهنة عن إزالة الغابات وتدهورها وعن دور الزراعة في التخفيف من وطأة تغيّر المناخ - ما هي الحوافز التي يمكن إعطاؤها للمستخدمين المحليين للأراضي من أجل احتباس الكربون والحدّ من انبعاثاته؟
- 3- ما هي الطريقة الأفضل كي نراعي مصالح المجموعات الضعيفة في التدابير المقترحة للتعامل مع تغيّر المناخ؟
- 4- كيف يؤثّر تغيّر المناخ على إمكانية حصول مختلف مجموعات المستهلكين على الأغذية وعلى استخدامها في البلدان النامية والمتقدمة؟

وقد شدد Martin Parry على أنّ التحدي الناشئ عن تغيّر المناخ ملحّ كما تظهره بالفعل الظروف المناخية القصوى، ودعا إلى اتخاذ تدابير فورية للحدّ من انبعاث غازات الدفيئة ولمساعدة الفئات الضعيفة ونظم الإنتاج الزراعي على التأقلم مع الأوضاع، خاصة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة. وركّزت Ulla Holm على أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص للتصدي لتأثيرات تغيّر المناخ على السلسلة الغذائية. وشدد Martin Khor على أنّ وجود قطاع زراعي قادر على المقاومة هو شرط مسبق للتكيف مع تغيّر المناخ وأنّ ثمة حاجة إلى العودة إلى الاكتفاء الذاتي والإنتاج

المحلي للأغذية في البلدان النامية، ودعا منظمة الأغذية والزراعة إلى لعب دور أقوى في الترويج للبحوث والتدريب في مجال الزراعة المستدامة والزراعة العضوية.

واتفقت المائدة المستديرة على أن تغيير المناخ سوف يشكل تهديداً خطيراً إضافياً بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتنمية. واقترح إجراء مزيد من الأبحاث حول العلاقة بين تغيير المناخ والأمن الغذائي، بما في ذلك الاستثمارات في التكنولوجيات التي قليلاً ما تستخدم الكربون وغيرها من تدابير التكيف. وجرى حث الحكومات على الحرص على التصدي لمواضيع الزراعة والغابات ومصايد الأسماك في المفاوضات بشأن آلية التنمية النظيفة مع التركيز على إعطاء البلدان النامية فرصاً متساوية أكثر للنفاز إلى أسواق الكربون. ودُعيت كل من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى العمل على منهجيات للحد من الانبعاثات في إطار آلية التنمية النظيفة وكان هناك اعتراف بدور المنظمة في الترويج للحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، كما هو مبين في ورقتي المعلومات عن تغيير المناخ (HLC/08/INF2 و HLC/08/INF4).

وأشارت المائدة المستديرة إلى الحاجة الماسة إلى الترويج لمختلف الخيارات المتاحة للتكيف مع تغيير المناخ بالاستناد إلى المعارف التقليدية وعبر تعزيز دور صغار المزارعين في سياق الأمن الغذائي وتغيير المناخ.

وكان هناك إقرار بمساهمة الزراعة في انبعاثات غازات مفعول الدفيئة، بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن يؤديه القطاع الزراعي للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والغازات الأخرى. واعتُبر على وجه التحديد أن قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك تتيح فرصاً لمواكبة جهود التكيف مع جهود ترمي إلى التخفيف من وطأة التأثيرات، بموازاة المحافظة على التنوع البيولوجي.

وشددت المائدة المستديرة على أهمية إيلاء مزيد من العناية للزراعة والغابات ومصايد الأسماك في المفاوضات الدولية الجارية بغرض التوصل إلى اتفاق حول تغيير المناخ ما بعد عام 2012.

## استنتاجات المائدة المستديرة 3: الآفات والأمراض العابرة للحدود

### تقرير الرئيسين المشاركين

افتتح المائدة المستديرة رئيس اللجنة العامة معالي السيد Henri Djombo، وزير اقتصاد الغابات في جمهورية الكونغو. وشارك في رئاسة المائدة المستديرة كل من معالي السيد Sharad Pawar، وزير الزراعة الاتحادي ووزير شؤون المستهلكين والأغذية والتوزيع العام (الهند) ومعالي السيد Jim Anderton، وزير الزراعة والثروة السمكية والغابات ووزير الأمن البيولوجي (نيوزيلندا). وتحدث في المائدة المستديرة كل من السيد Hans R. Herren، رئيس معهد الألفية والرئيس المشارك للتقييم الدولي للمعرفة والعلوم والتكنولوجيا الزراعية الموجهة لأغراض التنمية (IAASTD) والحائز على جائزة الأغذية العالمية، والسيد Declan O'Brien، مدير عام الاتحاد الدولي لصحة الحيوان، والسيد Taghi Farvar، عضو في مجلس إدارة الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية ورئيس هيئة السياسات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التابعة للاتحاد. وكان أمين المائدة المستديرة السيد James Butler، المسؤول بالوكالة عن إدارة الزراعة وحماية المستهلك في منظمة الأغذية والزراعة.

وتناول المتحدثون في مداولاتهم الأسئلة التالية:

- 1- ما هي تأثيرات الآفات والأمراض الحيوانية العابرة للحدود على حالة الأمن الغذائي لمختلف مجموعات الأفراد والأقاليم؟ وأي هي المجموعات والنظم الأضعف التي ينطوي تعرضها للأمراض والآفات العابرة للحدود على أكبر قدر من المخاطر؟
- 2- ما هي الإجراءات التي يتعين على المجتمعات الدولية والوطنية والمحلية اتخاذها في الأجلين القصير والمتوسط لمجابهة هذه المخاطر، والتهيؤ للاستجابة لحالات الطوارئ التي قد تنجم عن الآفات والأمراض العابرة للحدود؟
- 3- ما هي الإصلاحات المطلوبة على مستوى السياسات والتشريعات الوطنية للحد من تأثيرات الآفات والأمراض النباتية والحيوانية العابرة للحدود، بما فيها التهديدات المحدقة بالغابات ومصايد الأسماك؟
- 4- ما هي النظم العالمية لتبادل البيانات وأنشطة الأبحاث التي ستلزم في المستقبل للتوصل إلى تحديد نوعي وكمي للارتباطات بين تغيير المناخ والنظم الإيكولوجية وانتقال العوامل المرضية وما قد ينجم عنها من تهديدات بالنسبة إلى الأمن الغذائي؟

وقدم الرئيسان المشاركان بيانات افتتاحية موجزة شددتا فيها على الحاجة إلى التعاون الإقليمي والدولي من أجل تعزيز النظم الوطنية للأمن البيولوجي بما يكفل درجة أعلى من الأمان في التجارة ويساعد على مواجهة مخاطر

مثل إنفلونزا الطيور الشديدة الأمراض وصدأ الحبوب من نوع UG99 وداء الأسماك التقرحي والتي يرجح أن تتأثر جميعاً بتغير المناخ.

وأشار السيد Hans Herren إلى الضغط المتزايد من الآفات والأمراض العابرة للحدود بسبب العولمة والتجارة والحركة والتي تتفاقم جميعها بفعل تغير المناخ. وشدد على ضرورة التوصل إلى تكثيف مستدام للإنتاج بالنسبة إلى الاستراتيجيات المحلية والوطنية المستندة إلى النظم الإيكولوجية، وذلك كما دعا إليه التقييم الدولي للمعرفة والعلوم والتكنولوجيا الزراعية الموجهة لأغراض التنمية لكن من دون الإفراط في استخدام المدخلات الكيميائية. وأشار السيد Declan O'Brien إلى الإطار العالمي لمكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود تدريجياً الذي وضعته منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان على اعتبار أنه أداة مثالية ينبغي مباشرة العمل بها بفضل التزام الباحثين وشراكات واسعة النطاق بين أصحاب الشأن بإيجاد أدوات ولقاحات فعالة من خلال آليات مثل البرنامج التكنولوجي الأوروبي لصحة الحيوان في العالم. وشدد السيد Taghi Farvar على الاستفادة من المعرفة المحلية للنظم الإيكولوجية المحلية والمؤسسات العرفية لبناء نظم أفضل للإبلاغ المبكر عن الآفات والأمراض؛ وضرورة بناء قدرات هذه المؤسسات كجزء من سيادة الأغذية، وأهمية صلابة البيئة، محذراً من الحملات الواسعة النطاق لمكافحة الآفات عبر الحدود والتي لا تولى اهتماماً لهذه الموارد المهمة.

واتفقت المائدة المستديرة على أن الآفات والأمراض العابرة للحدود تشكل تهديدات خطيرة على الأمن الغذائي وأنه ينبغي لتعزيز الإنذار المبكر ونظم الاستجابة السريعة أن يكونا في صدارة الأولويات. واتفقت أيضاً على أهمية بناء القدرات الإقليمية والوطنية والمحلية لتهيئة البلدان لمواجهة هذه التحديات على نحو أفضل. وكان هناك دعم كبير للتشجيع على توطيد التعاون بين النظم الوطنية، وبخاصة من خلال تعزيز البرامج الدولية الموجودة أساساً ومن بينها برامج منظمة الأغذية والزراعة (الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات) والمنظمة العالمية لصحة الحيوان.

واقترح اللجوء إلى التلقيح على نطاق أوسع كتدبير احترازي مع الإقرار بالحاجة إلى النظر في التبعات التنظيمية لذلك. وأعطى علم الوراثة والتكنولوجيا البيولوجية وتكنولوجيا المعلومات كأمثلة على أدوات يمكن استخدامها على نطاق أوسع. وكان هناك تشديد أيضاً على تعزيز برنامج منظمة الأغذية والزراعة عوضاً عن استحداث برامج جديدة. وجرى التأكيد على أهمية تفعيل الأدوار التي يضطلع بها التنوع البيولوجي والمعارف المحلية والاتصالات لإدارة الآفات والأمراض الموجودة أساساً وتلك المستجدة أيضاً. وأشار كذلك إلى دور النظم الوطنية المتينة في تيسير المشاورات الإقليمية بالتعاون مع المنظمة.

## استنتاجات المائدة المستديرة 4: الطاقة الحيوية والأمن الغذائي

### تقرير الرئيسين المشاركين

افتتح المائدة المستديرة رئيس اللجنة العامة معالي السيد Henri Djombo، وزير اقتصاد الغابات في الكونغو. وشارك في رئاسة المائدة المستديرة كل من معالي السيدة Gerda Verburg، وزيرة الزراعة والطبيعة وجودة الأغذية في هولندا ومعالي السيد Guillermo Salazar Nicolou، وزير التنمية الزراعية في بنما. وتحدث في المائدة المستديرة كل من السيد Pat Mooney، المدير التنفيذي لمجموعة العمل بشأن التآكل والتكنولوجيا والتكتل، والسيدة Anne Ruth Herkes، نائبة الرئيس لقضايا السياسات والقضايا الاستراتيجية في شركة BP Biofuels لإنتاج الوقود الحيوي، والسيد Ibrahim Assane Mayaki، المدير التنفيذي، The Rural Hub في غرب أفريقيا. وكان أمين المائدة المستديرة السيد Alexander Müller، المدير العام المساعد للإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة في منظمة الأغذية والزراعة.

وتناول المتحدثون في مداولاتهم الأسئلة التالية:

- 1- ما هي العلاقة بين الطاقة الحيوية والأمن الغذائي؟
- 2- هل ينبغي أن تكون الطاقة الحيوية عنصراً محورياً من عناصر الاستراتيجيات القطرية للتصدي لتغير المناخ؟
- 3- ما هي الأدوار والمسؤوليات التي يتعين على كل من القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني الاضطلاع بها لكفالة أن يتم تطوير الطاقة الحيوية بشكل سليم من الناحيتين الاجتماعية والبيئية؟
- 4- ما هي التحديات الناجمة عن الطاقة الحيوية التي ينبغي مواجهتها على المستوى الدولي؟ وهل من خطوات ملموسة يتعين على المجتمع الدولي اتخاذها؟

وذكرت معالي السيدة Gerda Verburg بالفرص والمخاطر المتصلة بنمو الطاقة الحيوية، ودعت إلى وضع معايير ومؤشرات عالمية للاستدامة في مجال إنتاج الطاقة الحيوية بمشاركة أصحاب الشأن المعنيين كافة. وشدد معالي السيد Guillermo Salazar Nicolou من جهته على قدرة الطاقة الحيوية على المساهمة في التنمية الريفية والاقتصادية وبخاصة في البلدان الاستوائية، مع إشارته إلى ضرورة إسناد الأولوية لإنتاج الأغذية مقارنة بإنتاج الطاقة.

أما السيدة Anne-Ruth Herkes، فقد أبرزت أهمية التصدي لموضوع الأمن الغذائي والطاقة الحيوية في ظلّ تغيير المناخ وحثت المجتمع الدولي على التوصل إلى توافق في الرأي حول معايير الاستدامة الخاصة بالطاقة الحيوية. وحثّ السيد Pat Mooney من الترويج للطاقة الحيوية مركزاً بنوع خاص على خطر تحويل موارد الأراضي والمياه من

إنتاج الأغذية إلى إنتاج الطاقة. وشدد السيد Ibrahim Assane Mayaki على قدرة الطاقة الحيوية الحديثة على المساهمة في تلبية حاجات البلدان النامية إلى الطاقة، ولا سيما المناطق الريفية. كما أبرز الحاجة إلى وضع سياسات متجانسة للطاقة والزراعة تتمحور حول احتياجات صغار المزارعين والمجتمعات الريفية، ودعا إلى مشاركة جميع أصحاب الشأن بصورة فعّالة في عملية وضع تلك السياسات.

وقد أجمعت المائدة المستديرة على قدرة الطاقة الحيوية الهائلة على المساهمة في التنمية الريفية، ولا سيما في البلدان النامية، إما كعنصر للنمو الاقتصادي أو كمصدر للخدمات المتصلة بالطاقة. غير أنه جرى التشديد أيضاً على ضرورة توخي الحذر الشديد في التعاطي مع مسألة نمو الطاقة الحيوية. وأُتفق بوجه عام على ضرورة أن يتصدّر الأمن الغذائي سَلْم الأولويات مقارنة بأهداف السياسات الخاصة بالطاقة، وعلى أنه يتعيّن اتخاذ إجراءات تجنّب حدوث منافسة بين الأغذية والطاقة.

وأشار عدد من البلدان إلى التحديات المتصلة باستدامة إنتاج الوقود الحيوي من الجيل الأوّل وسلّطت تلك البلدان الضوء على الوعد الذي تنطوي عليه تكنولوجيات الجيل الثاني من حيث قدرتها على الحدّ من التنافس على الموارد الطبيعية. وكان هناك تأكيد على الحاجة إلى مزيد من الاستثمارات في تطوير العلوم والتكنولوجيا، خاصة في البلدان النامية. وأشار بعض من البلدان إلى أهمية وجود إطار سليم للسياسات، ودعت إلى وضع معايير وخطوط توجيهية دولية للاستدامة. وقد رحّبت المائدة المستديرة في هذا الصدد بالمبادرة التي أطلقتها منظمة الأغذية والزراعة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء حول الوقود الحيوي المستدام، كما هو مبين في ورقة المعلومات عن الطاقة الحيوية (الوثيقة HLC/08/INF3).

## الملحق الرابع

البيانات – اعتماد الإعلان

## بيان صادر عن الأرجنتين

إنّ جمهورية الأرجنتين تعتبر أنه لا يمكن التوصل إلى حلول ناجعة ما دام التشخيص قائماً على أسس ملتبسة. وهذه تماماً حال هذا البيان.

*السيد الرئيس،*

إنّ ما صدر عن رؤساء الدول وما صدر أيضاً عن المدير العام لهذه المنظمة يوضح، في إطار هذا المؤتمر، المسؤولية التي تتحمّلها السياسات الزراعية التشويهية التي اعتمدها البلدان المتقدمة في العقود الستة الأخيرة في ظلّ غياب الاستثمار اللازم في الزراعة في البلدان النامية وفي ضوء أزمة الغذاء العالمية الراهنة.

والإعانات المرتفعة للإنتاج والتصدير ووضع حواجز هائلة أمام التجارة، فضلاً عن الشروط التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية على البلدان النامية، إنما هي السبب الرئيسي الذي حال دون تحديد الأسعار على نحو صحيح بما يشجّع المزارعين في البلدان الفقيرة على الاستمرار في العمل في القطاع الزراعي وكي تتمكن البلدان النامية التنافسية الأخرى من استغلال طاقاتها الإنتاجية بشكل كامل.

*السيد الرئيس،*

إنّ جمهورية الأرجنتين ترى نفسها ملزمة بالتعبير رسمياً عن عدم رضاها على نصّ الإعلان لعدم وجود إشارات صريحة فيه إلى مسؤولية الإعانات الزراعية والتدابير التشويهية من قبل البلدان المتقدمة، بموازاة الإشارة إلى تضافر عوامل أقلّ تأثيراً على الأسعار العالمية للسلع الزراعية وعلى حجم الإمدادات.

وفي ما عدا ذلك، نعلن تضامننا التام مع حالة الحرمان التي يعاني منها ما يقارب 900 مليون نسمة من الجوع في عالمنا هذا.

*السيد الرئيس،*

إنّ جمهورية الأرجنتين قد سعت جاهدة في سبيل زيادة إنتاجها الزراعي الذي وصل إلى نحو 100 مليون طنّ في عام 2007، مما ساعد على زيادة صادراتها الزراعية بنسبة تفوق 50 في المائة في السنوات الخمس الأخيرة. وإنّ دلّ هذا على الشيء، فعلى التزامنا الصادق تجاه الزراعة وتجاه الأمن الغذائي في العالم.

## بيان صادر عن كوبا

السيد الرئيس،

إنّ الإعلان الذي سيجري اعتماده اليوم إنما هو نتيجة غياب الرغبة السياسية لدى بلدان الشمال في التوصل إلى حلّ عادل ودائم لأزمة الغذاء العالمية.

فالولايات المتحدة الأمريكية، وهي البلد الوحيد الذي يقف في وجه الحقّ في الغذاء، هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن إحباط الآمال التي عقدتها الأسرة الدولية على هذا المؤتمر الرفيع المستوى، والتي أكّدت عليها مداخلات القسم الأكبر من كبار المسؤولين الذين تحدثوا في هذا المؤتمر.

ونصّ الإعلان يقوم على تشخيص شبه موضوعي للأسباب الرئيسية الكامنة وراء الجوع في العالم. إذ ليس في النصّ أي إشارة إلى مواضيع معيّنة مثل:

- تأثير الإعانات الزراعية واحتكار توزيع الأغذية على إفلاس العديد من المزارعين في بلدان الجنوب.
- الاستراتيجية الكارثية التي تقضي بتحويل الحبوب والحبوب الخشنة إلى وقود.
- انعكاسات أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة في بلدان الشمال على تغيير المناخ.
- انعكاسات المضاربة المالية على ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

ومما لا شكّ فيه أنّ البلدان الصناعية هي المسؤولة عن هذا الوضع غير المقبول.

فلمّ رفض إضافة مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتفاوتة أو الإشارة إلى الاتفاقية الإطارية بشأن تغيير المناخ؟

ولمّ السؤال عن التدابير التي تقيّد الصادرات الغذائية ما دام المنطق والعدالة يبرران عن حقّ تلك التدابير؟

إنّ كوبا لا يسعها أن تلزم الصمت فتصبح شريكاً في عرض ديماغوجي واستغلالي كهذا. فالبقاء مكتوفي الأيدي وعدم الوفاء بالواجب الذي أوكل إلينا، لن ينقذ حياة أو يحفظ كرامة 862 مليوناً من البشر الذين هم ضحيّة الجوع وسوء التغذية.

وستواصل كوبا العمل دفاعاً عن العدالة والمساواة والتضامن. وباستطاعتنا أن نغيّر النظام الدولي غير العادل الذي يُبقي على الجوع والفقر ويجعل من الممكن اعتماد نصوص على شاكلة هذا النصّ، ضارباً عرض الحائط بالاحتياجات الحيوية لمن يعانون الجوع.

وإنّ كوبا تنوّه بالدعم الذي حظيت به من الغالبية العظمى للدول، ولا سيما مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، في مطالبتها المحقّة بوضع حدّ نهائي للحظر التعسفي الذي فرضته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على بلدنا، هذه الحكومة التي لديها قناعة غير منطقية بأنها قادرة على إجبار الشعب الكوبي على العدول عن استقلاله عن طريق تجويعه. فسياسة العداء والحظر والاعتداءات التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية ضدّ كوبا لا تتردد في استخدام الغذاء كأداة للضغط السياسي والاقتصادي.

*السيد الرئيس،*

إنّ كوبا لن تعترض على توافق الآراء، ذلك أنه، رغم كلّ القيود المفروضة، قد يشكل خطوة إلى الأمام في عملية القضاء على الجوع ونؤكد من جديد دعمنا لمنظمة الأغذية والزراعة ومديرها العام لتأدية مهمته البالغة الأهمية.

ونأمل أن يكون هذا المؤتمر قد ساهم على الأقلّ في التوصل إلى إدراك أكبر للمشاكل الخطيرة والملحّة التي تعاني منها غالبية بلدان الجنوب. ونحن سنواصل العمل مع جميع الأطراف المعنية التي تسعى إلى بناء عالم عادل وخالٍ من الجوع. وإن كنا لم نجد بعد إجابات فعلية ومستدامة لمشكلة الجوع. ذلك أنّ البلدان الغنية والنافذة لا تزال تعيق هذا الأمر. ولا يسعنا إلا أن نردّ على ذلك بأننا مصممون على مواصلة كفاحنا إلى أن نجتثّ الجوع في المستقبل القريب ونمحوه من تاريخ البشرية جمعاء.

وشكراً.

## مداخلة جمهورية فنزويلا البوليفارية

نود أن ندلي ببيان باسم جمهورية فنزويلا البوليفارية، ونطلب أن يدرج على شكل ملحق بالوثيقة المعنية، وفقاً للإجراءات المرعية في هذه المنظمة.

*السيد الرئيس،*

تعتبر فنزويلا أن هذا المؤتمر قد فوّت على نفسه فرصة أن يكون وثبة حقيقية إلى الأمام في مضمار مكافحة الجوع، الذي يكابده ما يربو على 800 مليون من البشر في الوقت الحالي. وفي رأينا أنّ هذا الإعلان لا يمثل تحليلاً موضوعياً للأزمة الراهنة؛ بل إنه يعكس بشدة العسف المتأصل في بنية السلطة العالمية. وهذا العسف، الذي لا يمكن طمسه عن الأعين، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأنماط الإنتاج والاستهلاك التي لا يمكن أن تستديم والتي تنشأ عن التركيز الشديد للثروة (رأس المال) والسلطة في العالم.

*السيد الرئيس،*

إنه لمن المؤسف أن يفتقر هذا الإعلان إلى روح إنسانية حقّة. وفي هذا السياق، نودّ أن نعرب مجدداً عن تعاطفنا مع إخواننا في أفريقيا وآسيا في سعيهم لاتخاذ خطوة ولو صغيرة باتجاه حل هذه المشكلة الجسيمة. بيد أنّنا على قناعة بأن هذا الإعلان لا يسهم في التقدم نحو بلوغ هذا الهدف.

بل على العكس من ذلك، تمثل هذه الوثيقة تراجعاً كبيراً في السعي نحو تحقيق العدالة والاندماج الاجتماعي. وإنّ المقاومة التي أبدتها أقوى البلدان إزاء ذكر "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ"، لبرهان جليّ على الهيمنة الأحادية وعلى استمرار الجور على حد سواء.

*السيد الرئيس،*

إنّ التجاهل التام لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، وهي الصك الوحيد الملزم قانوناً لجميع البلدان الحاضرة هنا، لأمر يعجز المنطق عن فهمه. ولما كان العنوان العريض لهذا الحدث هو "المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي: تحديات تغيير المناخ والطاقة الحيوية"، فإن ذكر هذا الصك في الإعلان ينبغي ألا يكون محل نقاش. فالاتفاقية الإطارية تصون حقوق البلدان النامية في وضع سلم بالأولويات لأهدافها الاجتماعية والاقتصادية الخاصة، بما في ذلك التنمية الزراعية، وفي التقدم باتجاه التنمية المستدامة التي تحمي البيئة من تأثيرات تغيير المناخ. وهذا الصك وحده يحدد المسؤولية الدولية للبلدان المتقدمة في تخفيض ما ينشأ عنها من انبعاثات لغازات الدفيئة وكذا مسؤوليتها في منع التدهور البيئي الذي ألحق بكوكبنا دماراً شديداً. وعليه، ينبغي أن نسأل أنفسنا: ألا يكشف هذا الغياب الواضح لذكر الاتفاقية الإطارية من الإعلان عن غياب التزام حقيقي بأهداف هذا المؤتمر؟

ولهذا السبب، سيدي الرئيس، نعتبر أن البلدان الأوروبية قد فوتت فرصة تاريخية للإسهام في الكفاح لمواجهة ويلات الجوع في العالم. وإننا نعيد التأكيد على التزام حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية بالسعي إلى تحقيق العدالة والاندماج الاجتماعي، والتزامنا بضمان الأمن الغذائي والحق في الغذاء لشعب فنزويلا برمته. وعلى نفس المنوال، نعيد التأكيد على التزام حكومتنا المستمر بالكفاح ضد الجوع والتمهيش جنباً إلى جنب مع أمريكا اللاتينية وبلدان الكاريبي ومع شعوب أفريقيا وآسيا من خلال التعاون بين بلدان الجنوب.

*السيد الرئيس،*

لن نتف فنزويلا عقبية في وجه تحقيق توافق للآراء بشأن هذا الإعلان؛ ولسوف ندعم إخواننا في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ونحن مقتنعون بأن هذه الوثيقة تكرر حالة الجور والهيمنة الأحادية القائمة حالياً.

## الملحق الخامس

### البلدان والمنظمات المشاركة

## البلدان

جمهورية الكونغو الديمقراطية	أفغانستان
الدانمرك	ألبانيا
جيبوتي	الجزائر
الجمهورية الدومينيكية	أنغولا
إكوادور	الأرجنتين
مصر	أرمينيا
السلفادور	أستراليا
غينيا الاستوائية	النمسا
إريتريا	أذربيجان
إستونيا	جزر البهاما
اثيوبيا	البحرين
الجماعة الأوروبية (منظمة عضو)	بنغلاديش
فيجي	بربادوس
فنلندا	بيلاروس
فرنسا	بلجيكا
غابون	بليز
غامبيا	بنن
جورجيا	بوتان
ألمانيا	بوليفيا
غانا	البوسنة والهرسك
اليونان	بوتسوانا
غواتيمالا	البرازيل
غينيا	بروني دار السلام
غينيا بيساو	بلغاريا
غيانا	بوركينافاسو
هايتي	بوروندي
الكرسي الرسولي	كمبوديا
هندوراس	الكاميرون
هنغاريا	كندا
آيسلندا	الرأس الأخضر
الهند	جمهورية أفريقيا الوسطى
إندونيسيا	تشاد
جمهورية إيران الإسلامية	شيلي
العراق	الصين
آيرلندا	كولومبيا
إسرائيل	الكونغو
إيطاليا	جزر كوك
جامايكا	كوستاريكا
اليابان	كوت ديفوار
الأردن	كرواتيا
كازاخستان	كوبا
كينيا	قبرص
كيريباتي	الجمهورية التشيكية
الكويت	جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

الاتحاد الروسي	قيرغيزستان
سانت كيتس ونيفيس	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
سانت لوسيا	لاتفيا
ساموا	لبنان
سان مارينو	ليسوتو
سان تومي و برنسيبي	ليبيريا
المملكة العربية السعودية	الجمهورية العربية الليبية
السنغال	لختنشتاين
صربيا	ليتوانيا
سيشيل	لكسمبرغ
سيراليون	مدغشقر
سنغافورة	ملاوي
سلوفاكيا	ماليزيا
سلوفينيا	ملديف
جزر سليمان	مالي
الصومال	مالطة
جنوب أفريقيا	جزر مارشال
اسبانيا	موريتانيا
سري لانكا	موريشيوس
السودان	المكسيك
سورينام	ولايات ميكرونيزيا الموحدة
سوازيلند	مولدوفا
السويد	موناكو
سويسرا	منغوليا
الجمهورية العربية السورية	المغرب
تايلند	موزامبيق
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	ميانمار
توغو	ناميبيا
ترينيداد وتوباغو	هولندا
تونس	نيوزيلندا
تركيا	نيكاراغوا
تركمانستان	النيجر
توفالو	نيجيريا
أوغندا	النرويج
أوكرانيا	عمان
الإمارات العربية المتحدة	باكستان
المملكة المتحدة	بنما
جمهورية تنزانيا المتحدة	بابوا غينيا الجديدة
الولايات المتحدة الأمريكية	باراغواي
أوزبكستان	بيرو
فانواتو	الفلبين
جمهورية فنزويلا البوليفارية	بولندا
فيجييت نام	البرتغال
اليمن	قطر
زامبيا	جمهورية كوريا
زمبابوي	رومانيا

العضو المنتسب

جزر فيرويه

جماعة فرسان مالطة السيادية

حركة التحرير

فلسطين

## ممثلو وكالات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة

الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ  
 الوكالة الدولية للطاقة الذرية  
 الصندوق الدولي للتنمية الزراعية  
 صندوق النقد الدولي  
 مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان  
 الأمم المتحدة  
 منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)  
 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)  
 اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر  
 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي  
 لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا  
 لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا  
 منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)  
 برنامج الأمم المتحدة للبيئة  
 اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ  
 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين  
 منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية  
 البنك الدولي  
 برنامج الأغذية العالمي  
 منظمة الصحة العالمية  
 المنظمة العالمية للأرصاد الجوية  
 منظمة التجارة العالمية

## المراقبون من المنظمات الحكومية الدولية

مصرف التنمية الأفريقي  
 الاتحاد الأفريقي  
 جماعة دول الأنديز  
 الهيئة العربية للاستثمار الزراعي والتنمية  
 المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا  
 المنظمة العربية للتنمية الزراعية  
 مصرف التنمية الآسيوي  
 المركز الدولي للزراعة والعلوم البيولوجية  
 مركز تغيّر المناخ التابع للمجموعة الكاريبية  
 مصرف التنمية الكاربيبي

المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا  
 مصرف التكامل الاقتصادي في أمريكا الوسطى  
 الصندوق المشترك للسلع الأساسية  
 الكومنولث  
 مؤسسة الأنديز للتنمية  
 منظمة التعاون الاقتصادي  
 مصرف التنمية في البلدان الأمريكية  
 معهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة  
 المنظمة الدولية للهجرة  
 اللجنة الدولية للصليب الأحمر  
 المنظمة الدولية لقانون التنمية  
 الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر  
 البنك الإسلامي للتنمية  
 جامعة الدول العربية  
 صندوق الأوبك للتنمية الدولية  
 منظمة المؤتمر الإسلامي  
 اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل  
 نادي أفريقيا الغربية ومنطقة السهل  
 أمانة جماعة المحيط الهادئ  
 منظمة تنمية نهر السنغال  
 برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ  
 الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي  
 اتحاد المغرب العربي  
 الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا  
 مصرف التنمية لغرب أفريقيا  
 المنظمة العالمية لصحة الحيوان

#### المراقبون من المنظمات غير الحكومية ومن القطاع الخاص

منظمة ACTION AID الدولية  
 مجموعة العمل بشأن التآكل والتكنولوجيا والتكتل  
 التحالف من أجل الثروة الخضراء في أفريقيا  
 جمعية المزارعين في آسيا من أجل التنمية الريفية المستدامة  
 منظمة BIOVERSITY INTERNATIONAL  
 مؤسسة BP BIOFUELS  
 منظمة CARE الدولية

- لجنة المنظمات الزراعية المحترفة – الاتحاد العام للتعاونيات الزراعية في الاتحاد الأوروبي  
 اتحاد مزارعي أفريقيا الشرقية  
 منظمة البيئة والتنمية في العالم الثالث  
 شبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء  
 جمعية أصدقاء الأرض الدولية  
 "غرينبيس" الدولية  
 مؤسسة HEIFER PROJECT INTERNATIONAL الدولية  
 معهد السياسات الزراعية والتجارية  
 الاتحاد الدولي لصحة الحيوان  
 الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين  
 الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية  
 الاتحاد الدولي لصناعة الأعلاف  
 الرابطة الدولية لصناعة الأسمدة  
 المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية  
 لجنة التخطيط الدولية للسيادة الغذائية المشتركة بين المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني  
 تحالف SAVE THE CHILDREN الدولي للطفولة  
 الاتحاد الدولي للبذور  
 الاتحاد الدولي لصون الطبيعة  
 LA VIA CAMPESINA  
 معهد الألفية  
 حملة أكثر وأفضل للأغذية والزراعة والتنمية الريفية من أجل القضاء على الجوع والفقر  
 مؤسسة أوكسفام الدولية  
 منظمة PRACTICAL ACTION  
 شبكة منظمات المزارعين والمنتجين الزراعيين في أفريقيا الغربية  
 RURAL HUB  
 TETRAPAK  
 شبكة العالم الثالث  
 UNILEVER  
 مؤسسة الأمم المتحدة  
 المنظمة النسائية من أجل التغيير في الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية (WOCAN)  
 المنتدى العالمي لمجموعات صيادي الأسماك

الملحق السادس

قائمة الوثائق

## قائمة الوثائق

وثائق العمل	
جدول الأعمال المؤقت	HLC/08/1-Rev.2
جدول الأعمال التفصيلي المؤقت والجدول الزمني المؤقت	HLC/08/2-Rev.5
تقرير الرئيسين المشاركين لمجموعة الاتصال المفتوحة العضوية غير الرسمية	HLC/08/3
وثائق المعلومات	
ارتفاع أسعار الأغذية: الحقائق والأبعاد والآثار والعمل المطلوب	HLC/08/INF/1
التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدة تأثيراته: التحديات والفرص للأمن الغذائي	HLC/08/INF/2
الطاقة الحيوية والأمن الغذائي والاستدامة: نحو إطار دولي	HLC/08/INF/3
الآليات المالية للتكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره في قطاعي الأغذية والزراعة	HLC/08/INF/4-Rev.1
تغير المناخ والطاقة الحيوية والأمن الغذائي: الخيارات التي حددتها اجتماعات الخبراء لصانعي القرار	HLC/08/INF/5
تغير المناخ والطاقة الحيوية والأمن الغذائي: تصورات المجتمع المدني والقطاع الخاص	HLC/08/INF/6
الآفات والأمراض العابرة للحدود المرتبطة بالمناخ	HLC/08/INF/7
قائمة الوثائق المؤقتة	HLC/08/INF/8
الترتيبات الخاصة بالمؤتمر الرفيع المستوى والمعلومات للمشاركين فيه	HLC/08/INF/9-Rev.1

## المرفق

الإعلان عن الأمن الغذائي العالمي :  
تحديات تغير المناخ والطاقة الحيوية

## إعلان المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي: تحديات تغيّر المناخ والطاقة الحيوية

نحن، رؤساء دول وحكومات، ووزراء وممثلو 180 بلدا والجماعة الأوروبية، قد اجتمعنا في روما في هذا المؤتمر الرفيع المستوى الذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إلى جانب برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية و Bioversity International نيابة عن نظام الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية من أجل التماس سبل تحقيق الأمن الغذائي العالمي، والتصدي، في هذا السياق، للتحديات الناجمة عن ارتفاع أسعار الأغذية وتغيّر المناخ والطاقة الحيوية.

1 - إننا نؤكد من جديد النتائج التي توصل إليها مؤتمر القمة العالمي للأغذية في عام 1996، الذي اعتمد إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي و خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية، والهدف الذي أكدّه مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد، والمتمثل بتحقيق الأمن الغذائي للجميع من خلال بذل جهود متواصلة لاستئصال الجوع من جميع البلدان سعيا إلى هدف مباشر يتمثل في خفض عدد من يعانون نقص التغذية إلى النصف في موعد لا يتجاوز عام 2015، وكذلك التزامنا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونؤكد مجدداً أنه ينبغي عدم استخدام الغذاء كأداة للضغط السياسي والاقتصادي. ونشير أيضاً إلى الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي القطري. ونؤكد من جديد أنه من غير المقبول أن يكون هناك 862 مليون نسمة لا يزالون يعانون نقص التغذية في العالم اليوم.

2 - وإننا قد اجتمعنا اليوم هنا لمعالجة تحديات الطاقة الحيوية وتغيّر المناخ، والحالة الراهنة التي تشهد ارتفاعاً حاداً في أسعار الأغذية وتلقي بآثارها المعاكسة على الأمن الغذائي، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، خاصة وأن الدلائل تشير إلى أن أسعار الأغذية ستظل مرتفعة في السنوات القادمة.

3 - وإننا مقتنعون بأنه يتعيّن على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات عاجلة ومنسّقة لمكافحة الآثار السلبية للارتفاع الحاد في أسعار الأغذية على أكثر البلدان والسكان ضعفاً في العالم. ونحن مقتنعون كذلك بأن الأمر يتطلب إجراءات من جانب الحكومات الوطنية، بدعم من المجتمع الدولي، في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة، للوفاء باحتياجات الأمن الغذائي على الصعيدين العالمي والأسري. ولذلك هناك حاجة ماسة لمساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية لتوسيع نطاق الزراعة والإنتاج الزراعي ولزيادة الاستثمار في الزراعة والأعمال التجارية الزراعية والتنمية الريفية، من المصادر العامة والخاصة على السواء.

وإننا لدى اعتمادنا هذا الإعلان نتعهد بالالتزام بالأمن الغذائي باعتباره سياسة وطنية دائمة، ونجدد التزامنا بتحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية، ونتعهد باتخاذ التدابير التالية.

## التدابير الفورية والقصيرة الأجل

4 - تستدعي حالة الأغذية على المستوى العالمي التزاماً راسخاً من جانب الحكومات وكذلك من جانب جميع أصحاب الشأن الآخرين. وإنما نهيب بجميع الجهات المانحة ومنظمة الأمم المتحدة لزيادة مساعداتها للبلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان المتأثرة سلبياً أكثر من غيرها بارتفاع أسعار الأغذية. ومن الضروري العمل في المستقبل القريب وفقاً لمسارين رئيسيين.

5 - يتمثل مسار العمل الأول في الاستجابة العاجلة لطلبات المساعدة من البلدان المتضررة.

(أ) ينبغي كفاءة الموارد لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل توسيع وتعزيز برامجها الخاصة بالمساعدة الغذائية وبشبكات الأمان المساندة بهدف التصدي للجوع وسوء التغذية، وذلك، حسب الاقتضاء، بالاستعانة بالمبيعات المحلية أو الإقليمية.

(ب) يتعين على المنظمات الإقليمية المعنية التي تكون لديها ترتيبات للأمن الغذائي في حالات الطوارئ أن توطد تعاونها بغرض مواجهة ارتفاع أسعار الأغذية بطريقة فعّالة.

(ج) ينبغي تحقيق التآزر بين جميع جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية الرامية إلى تعزيز المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية الفورية مع جهود المنظمات المتعددة الأطراف، والعمل على أن تكون متسقة مع بعضها البعض للتعامل مع السلسلة الممتدة من المساعدة العاجلة إلى المساعدة الأطول أجلاً.

(د) وينبغي بذل جميع الجهود الوطنية والدولية الممكنة لكفالة إيصال المساعدات الغذائية الدولية في حالات الطوارئ بأكبر قدر ممكن من السرعة والكفاءة إلى السكان المنكوبين.

(هـ) ومن أجل تسهيل التكيف مع ارتفاع أسعار الأغذية، ينبغي للجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية أن توفر، وفقاً لولايتها وبالتشاور مع البلدان المتلقية، الدعم لميزان المدفوعات و/أو الدعم للميزانية في الوقت المناسب للبلدان ذات الدخل المنخفض المستوردة للأغذية. ويجب اعتبار التدابير الأخرى ضرورية لتحسين الوضع المالي في البلدان المحتاجة، بما في ذلك استعراض خدمة الديون، حسب اللزوم. كما نهيب بالمؤسسات الدولية المعنية أن تبسط إجراءات الأهلية المعمول بها في الآليات المالية القائمة لدعم الزراعة والبيئة.

6 - ويتمثل مسار العمل الثاني في تقديم الدعم الفوري للإنتاج الزراعي والتجارة بالمنتجات الزراعية.

(أ) ينبغي أن تكون جميع المنظمات ذات الصلة والبلدان المتعاونة على استعداد لمساعدة البلدان، بناءً على طلبها، لوضع سياسات وتدابير منقحة لمساعدة المزارعين، وبخاصة صغار المنتجين، على زيادة الإنتاج والاندماج في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية. ويجب تشجيع التعاون بين بلدان الجنوب.

- (ب) إن الشركاء في التنمية مدعوون للمشاركة والمساهمة في مبادرات دولية وإقليمية بشأن الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية وخاصة المبادرة التي أطلقتها منظمة الأغذية والزراعة في 17 ديسمبر/كانون الأول 2007 دعماً للتدابير التي تتخذها البلدان لتمكين المزارعين في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض والبلدان الأكثر تأثراً من الحصول على البذور والأسمدة والأعلاف الحيوانية وغيرها من المدخلات الملائمة والمكيفة محلياً، فضلاً عن المساعدة التقنية، من أجل زيادة الإنتاج الزراعي.
- (ج) إن الشركاء في التنمية مدعوون إلى الاضطلاع بمبادرات للتخفيف من حدة التقلبات غير الاعتيادية في أسعار الحبوب الغذائية. وناشد على وجه الخصوص المؤسسات المعنية لمساعدة البلدان على تنمية قدراتها في مجال مخزونات الأغذية والنظر في اتخاذ تدابير أخرى لتعزيز إدارة مخاطر الأمن الغذائي في البلدان المتضررة.
- (د) يؤكد أعضاء منظمة التجارة العالمية من جديد التزامهم باستكمال جدول أعمال دورة الدوحة الإنمائي لمنظمة التجارة العالمية بسرعة ونجاح. ويؤكدون من جديد رغبتهم في التوصل إلى نتائج طموحة وشاملة تساعد على تحسين الأمن الغذائي في البلدان النامية. وينبغي أن يكون تنفيذ أي مجموعة من تدابير المعونة للتجارة عنصراً ثميناً مكملاً لجدول أعمال الدوحة الإنمائي من أجل بناء القدرة التجارية للبلدان النامية وتحسينها.
- (هـ) سوف نبذل ما في وسعنا للتأكد من أن سياسات الأغذية والتجارة بالمنتجات الزراعية والتجارة ككل تؤدي إلى توطيد الأمن الغذائي للجميع. ولهذا الغرض، فإننا نؤكد من جديد الحاجة إلى التقليل قدر المستطاع من استخدام التدابير التقييدية التي يمكن أن تزيد من تقلب الأسعار الدولية.

### التدابير المتوسطة والطويلة الأجل

7 - لقد أبرزت الأزمة الراهنة هشاشة الأنظمة الغذائية في العالم وضعفها أمام الصدمات. ورغم وجود حاجة ماسة لمعالجة آثار الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية، فمن الحيوي أيضاً الجمع بين التدابير المتوسطة والطويلة الأجل على غرار التدابير التالية:

- (أ) إننا نحث الحكومات الوطنية وجميع المؤسسات المالية والجهات المانحة والمجتمع الدولي برمته على الأخذ تماماً بإطار سياسة تركز على الناس لدعم الفقراء في المناطق الريفية وشبه الحضرية والحضرية ودعم سبل معيشة السكان في البلدان النامية وزيادة الاستثمار في الزراعة.
- (ب) من الجوهرية معالجة السؤال الأساسي المتمثل في كيفية زيادة قدرة أنظمة الإنتاج الغذائي الحالية على مواجهة التحديات الناجمة عن تغير المناخ. وفي هذا السياق، يمثل الحفاظ على التنوع البيولوجي عنصراً رئيسياً للحفاظ على أداء الإنتاج في المستقبل. وإننا نحث الحكومات على إسناد الأولوية الملائمة

لقطاعات الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك من أجل تهيئة الفرص لتمكين المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة وصاندي الأسماك في العالم، بمن فيهم أفراد الشعوب الأصلية، وبخاصة في المناطق المعرضة للمخاطر، على المشاركة في الآليات المالية والتدفقات الاستثمارية والاستفادة منها لدعم التكيف مع تغيير المناخ والتخفيف من حدة تأثيراته وتطوير التكنولوجيا ونقلها ونشرها. وإننا ندعم إنشاء نظم زراعية ووضع الممارسات المستدامة لإدارة الغابات بما يساهم إيجابياً في التخفيف من آثار تغيير المناخ وتحقيق التوازن البيولوجي.

(ج) علاوة على ذلك، نؤكد مجدداً استراتيجية موريشيوس للتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة وندعو إلى تنفيذها في ظلّ التحديات التي يطرحها تغيير المناخ والأمن الغذائي.

(د) إننا نحث المجتمع الدولي، بما في ذلك القطاع الخاص، على العمل بشكل حاسم لتسريع عجلة الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا من أجل الأغذية والزراعة. وينبغي توجيه مزيد من الجهود في سياق التعاون الدولي إلى البحث والتطوير وتطبيق ونقل ونشر التكنولوجيات المحسنة ونهج السياسات. ونحثّ الدول الأعضاء على القيام، وفقاً لتوافق آراء مونتييري، بتهيئة المناخ على صعيدي الإدارة والسياسات بغرض تسهيل الاستثمار في تحسين التكنولوجيات الزراعية.

(هـ) إننا نشجّع المجتمع الدولي على مواصلة جهوده لتحرير التجارة الدولية في الزراعة من خلال خفض الحواجز التجارية والسياسات التي تشوه الأسواق. وسوف تتيح معالجة هذه التدابير للمزارعين، وبخاصة في البلدان النامية، فرصاً جديدة لبيع منتجاتهم في الأسواق العالمية ودعم جهودهم الرامية إلى زيادة الإنتاجية والإنتاج.

(و) من الجوهرية معالجة الفرص والتحديات الناشئة عن الوقود الحيوي في ضوء الاحتياجات العالمية على صعيد الأمن الغذائي والطاقة والتنمية المستدامة. ونحن مقتنعون بأن الأمر يستلزم دراسات متعمقة لكفالة استدامة إنتاج واستعمال الوقود الحيوي وفقاً للركائز الثلاث للتنمية المستدامة، مع مراعاة الحاجة إلى تحقيق الأمن الغذائي العالمي والحفاظ عليه. ونحن مقتنعون كذلك باستصواب تبادل الخبرات بشأن تكنولوجيات وقواعد ونظم الوقود الحيوي. ونناشد المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة، بما فيها منظمة الأغذية والزراعة، كلاً في حدود ولايتها ومجالات خبرتها، وبمشاركة الحكومات الوطنية والشراكات والقطاع الخاص والمجتمع المدني بأن تشجع إقامة حوار دولي متماسك وفعال وموجه نحو تحقيق النتائج بالنسبة إلى الوقود الحيوي، في سياق الأمن الغذائي واحتياجات التنمية المستدامة.

## الرصد والاستعراض

8 - إننا نطلب من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن تعمل، في شراكة وثيقة مع برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وغيرهما من المنظمات الدولية ذات الصلة، بما فيها تلك المشاركة في فريق العمل الرفيع

المستوى المعني بأزمة الغذاء العالمية وبالتعاون مع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، على رصد وتحليل الأمن الغذائي العالمي بجميع أبعاده - بما في ذلك تلك التي يتناولها هذا المؤتمر - وصياغة استراتيجيات لتحسينه.

9 - وسعيًا إلى تحقيق محتوى التدابير المذكورة أعلاه، نُشدّد على أهمية استعمال موارد منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية الأخرى بفعالية وكفاءة.

\* \* \*

إننا مصممون بقوة على استعمال جميع الوسائل الممكنة لتخفيف المعاناة الناشئة عن الأزمة الحالية وحفز إنتاج الأغذية وزيادة الاستثمارات في الزراعة وتخفيف العبء التي تعيق الحصول على الغذاء واستعمال موارد كوكبنا هذا بطريقة مستدامة لما فيه خير الأجيال الحالية والمقبلة معاً.

وإننا نتعهد بالقضاء على الجوع وتوفير الغذاء للجميع اليوم وغداً.

روما، 5 يونيو/حزيران 2008